جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

واقع مهنة التدقيق الداخلي في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي

The Reality Of Internal Audit Profession In Jordan: An Empirical Study On Manufacturing Shareholding Companies Listed In Amman Stock Exchange

إعداد الطالب: محمد عوض نزال الصرايرة

(401210051)

إشراف الدكتور: علي عبدالغني اللايذ

قدمت هذه الخطة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الأعمال/ قسم المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط

2014 /2013

التفويض

أنا محمد عوض نزال الصرايره أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : محمد عوض نزال الصرايرة

التاريخ : 19 / 7 / 2014

التوقيع : ....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

واقع مهنة التدقيق الداخلي في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة في سوق عمان المالي

وأجيزت بتاريخ:2014/7/19م

أعضـــــــاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
د. علي اللايذ	رئيساً ومشرفاً	الشرق الأوسط	....
د. خالد جمال جعارات	عضواً	الشرق الأوسط	....
د. محمد موسى الشنيكات	ممتحناً خارجياً	البلقاء التطبيقية	....

إهداء

إلى

والدي ووالدتي

العزيزين

بدعواتكما و اهتمامكما

أمددتموني بالأمل والدعم والتشجيع

كنتم الدعم الذي لا ينقطع بالرغم من الصعاب

أنتما قدوتي ، مرآتي ومثلي الأعلى الذي أحتذي به

حفظكما الله و أطال لي في عمركما

إخواني وأخواتي

الذين لهم في قلبي مكانة وفي نفسي منزله وفي خاطري رعشه اعتزاز

أصدقائي وزملائي

في الله أحببتكم و على طريق العلم و الخير عرفتكم

جمعنا العلم و التعليم و التربية و التنظيم

قضينا معاً أجمل لحظات الحياة

تشاركنا الصعاب

تقاسمنا شيئا من الآلام

و فرحنا سوية

وإلى كل من ساعدني في مشوار حياتي العلمية والعملية أقدم هذا العمل المتواضع هدية بين يديكم ولكم كامل الشكر والامتنان والدعوات القلبية بالعمر المديد والحياة السعيدة.

الشكر والتقدير

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أيام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير، باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد، وأقدم هنا أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى جميع أساتذتي الأفاضل.

يقتضيني واجب الاعتراف بالفضل والجميل أن انوه بالشكر والتقدير الخاص لأستاذي الجليل الدكتور علي اللايذ على ما أحاطني به من اهتمام ورعاية طيلة مراحل الدراسة والبحث، والشكر الجزيل أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل عبء دراستها.

وكذلك اشكر كل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة وقدم لي العون المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمامها، واخص منهم الخال العزيز مدير مكتبة جامعة مؤتة أحمد عبدالوهاب الصرايرة "أبو طارق" وصديقي العزيزين جعفر الطراونة والمحامي مصعب القطاونة.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

واقع مهنة التدقيق الداخلي في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

إعداد
محمد عوض الصرايرة
بإشراف
الدكتور علي اللايذ

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مهنة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها 75 شركة، ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبيان مكونه من 7 محاور وزعت على عينة عشوائية بلغ عددها 35 شركة أي بنسبة 46.6% من مجتمع الدراسة، إضافة إلى أجراء المقابلات مع ثلاث شركات منها، ، ولتحليل أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري و .T test

وكان من أهم النتائج التي تم التوصل أليها أن هناك شركات لا يوجد بها قسم تدقيق داخلي، كما أن المدقق الداخلي يستخدم تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، الا انه في بعض الشركات لا تكون مواكبة لتطورات الحاصلة بها، و أشارت الدراسة إلى أن هناك دوراً كبيراً للجنة التدقيق في متابعة وتقييم التدقيق الداخلي إلا أن أعضاء لجنة التدقيق في بعض الشركات لديهم معرفة متوسطة في الأمور المالية والمحاسبية، كما توصلت الدراسة إلى أن عدم تفهم الموظفين في الأقسام الأخرى لطبيعة عمل المدقق الداخلي، وعدم تناسب رواتب ومخصصات ممارسي مهنة التدقيق مع الواجبات الملقاة على عاتقهم هي من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي، إضافة إلى أن المدقق الداخلي يتمتع بالصلاحيات المناسبة التي تمكنه من أداء مهامه بكفاءة وفعالية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة توعية الهيئة العامة للمساهمين في الشركة ومجلس الإدارة باختيار لجنة التدقيق من الأشخاص الذين لهم الدراية الكافية بالأمور المالية والمحاسبية.

Abstract

The Reality Of Internal Audit Profession In Jordan: An Empirical Study On Manufacturing Shareholding Companies Listed In Amman Stock Exchange

This study aims to recognize the internal auditing in industrial corporations in Amman stock market totaled (75) company, to achieve this goals a questionnaire was established depending on the literature review an previous studies including (7) parts distributed on a random sample counted (35) company with a percentage (46.6%); to analyze the questions of the study the researcher used the appropriate statistical methods such as mean, standard deviation and T test.

The most important results the study reach that the internal auditor uses I.T in internal auditing; but in some companies it is not up to date with the developments taking place. The study points out that there is a big role of the internal auditing committee in following and evaluating internal auditing but in some companies the members of internal auditing have intermediate knowledge in accounting and financial issues. In addition it reaches to the lack of understanding of the nature of internal auditors from other departments and to the inappropriate salaries of internal auditors comparing to their duties which prevent the application of internal auditing standards, the study also recommends to obligate the companies finding internal auditing departments separate of the financial manger and to increase the awareness of the General Assembly of Shareholders and the board of directors to choose the auditing committee who have sufficient experience in accounting and finance.

الفصل الأول

1-1 التمهيد

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 حدود الدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 التمهيد:

بعد التطور الذي حصل في بيئة الأعمال والانفتاح الاقتصادي الدولي، والتطور المستمر الذي تشهده عمليات الاستثمار، وما صاحبه من ضرورة إنشاء شركات ترتكز على رؤوس أموال كبيرة، وظهور شركات المساهمة العامة ازدادت الحاجة إلى إيجاد من يتابع سير العمليات المالية في هذه المنشآت، والتحقق من المركز المالي لها بشكل مهني ومحايد ويقدم التقرير الخاص بذلك باستقلالية، من أجل ضمان حقوق المساهمين او ذوي المصالح ليكونوا على إطلاع دائم بسير عمل المنشأة، وهذا ما يسمى بالتدقيق سواء قام به موظف من داخل الشركة ذاتها (المدقق الداخلي) أو شخص آخر من خارج نطاقها، يعين خصيصاً للقيام بهذه المهمة (المدقق الخارجي).

إن المدقق الداخلي جزء من النظام الداخلي لأية مؤسسة او شركة، يهتم بالحفاظ على أصولها ومراعاة مصالحها وضمان تحقيق أهدافها وغاياتها بجودة عالية، عن طريق فحص شامل للسجلات والحسابات والإجراءات، بهدف تقرير ما إذا كانت المصروفات التي أنفقت أو المراد انفاقها والمبالغ التي حُصّلت أو المراد تحصيلها، مقيدة بصورة صحيحة دون لبس أو تحريف، و أن الإجراءات الإدارية كانت مطابقة للأنظمة واللوائح المعمول بها في الشركة.

وبسبب كبر حجم الشركات وكثرة العمليات المحاسبية داخل المنشاة وصعوبة تدقيق العمليات بشكل شامل من قبل المدقق الخارجي، هنا يبرز الدور الكبير الذي يلعبه المدقق الداخلي في مساعدة المساهمين وذوي المصالح بالاطمئنان على صحة العمليات الجارية في الشركة، و بالحصول على المعلومات الخاصة بالعمليات المحاسبية، وخاصةً عند إعداد التقارير المالية، وبيان مدى الاعتماد عليه في تدقيق بعض العمليات المحاسبية من قبل المدقق الخارجي.

ولأهمية مهنة المدقق الداخلي أنشأ معهد خاص لهذه المهنة سمي بمعهد المدققين الداخليين (Institute of internal auditors)، والذي يرمز له اختصارا ب(IIA) حيث عمل على وضع مجموعة من المعايير للأداء المهني للتدقيق الداخلي.

2-1 مشكلة الدراسة:

أدت الزيادة في حجم وأعداد الشركات المساهمة العامة بشكل عام، وظهور قضايا الفساد والاختلاسات المالية، والانهيارات في كثير من الشركات العالمية وكذلك الأردنية، إضافة للتطورات التكنولوجية في دنيا الأعمال، وما أحرزته من مخاطر فنية ومهنية، لبرزت الحاجة إلي تفعيل دور التدقيق الداخلي في الشركات والاعتماد عليه في الحد من الممارسات الخاطئة ومراقبتها، وتطوير مهارات الموظفين لمواكبة التطور الحاصل في أنظمة المعلومات المحاسبية.

ومن خلال المتابعة لهذا الموضوع لوحظ أن بعض الشركات تعاني من ضعف التدقيق الداخلي من حيث كفاءة العاملين، ومنحهم الصلاحيات والاستقلالية اللازمة لقيامهم بواجباتهم، إضافة إلى ضعف معرفة العاملين بالأساليب التكنولوجية أو التطور التقني في مهنة التدقيق، او قد تعاني بعض الشركات من عدم وجود أقسام للتدقيق الداخلي فيها.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن متانة إجراءات التدقيق الداخلي تختلف من شركة إلى أخرى في الشركات الصناعية الأردنية، وأدى هذا الاختلاف إلى التباين في مستوى بذل العناية المهنية بين المدققين الداخليين، وقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية وعلى التطلعات المستقبلية التي تهدف إلى تحقيقها، واختصت بالشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

1-3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مهنة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وسبل وآفاق تطوير تلك المهنة، وذلك من خلال التعرف على ما تعانيه مهنة التدقيق الداخلي للشركات الصناعية المساهمة العامة من مشاكل ومعوقات تؤثر على سير عملها بكفاءة، وسيتم ذلك بالإجابة على الأسئلة التالية:

1- هل المدقق الداخلي يتمتع بالاستقلالية التامة أثناء قيامة بعملة؟

2- هل المدقق الداخلي يستطيع القيام بالمهام المطلوبة منه على أكمل وجه؟

3- هل المدقق الداخلي يستخدم تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق؟

4- هل لجنة التدقيق الداخلي تقوم بمتابعة وتقييم أعمال قسم التدقيق الداخلي؟

5- هل المدقق الداخلي يواجه معيقات تحول دون تطبيقه لمعايير التدقيق الداخلي؟

6- هل المدقق الداخلي لدية مقدرة على اكتشاف حالات الغش والفساد المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة؟

7- هل المدقق الداخلي يتمتع بأي صلاحيات تساعده على القيام بعملية التدقيق؟

1-4 أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية بالغة تتمثل بدراسة واقع مهنة تعد صمام الأمان لإدارة الشركات والمالكين والعاملين وكافة المتعاملين معها ألا وهي مهنة التدقيق الداخلي، ففي ظل ازدياد أعداد الشركات وما يتبع ظروف إدارتها من مشاكل تتركز أساساً بعدم القدرة على الإلمام بجميع الجوانب الإدارية والرقابية من قبل الإدارة وذوي المصالح، وما قد يترتب على ذلك من ظهور قضايا فساد داخلية واختلاسات مالية، وظهور أساليب احتيال وغش جديدة في ظل التطورات الالكترونية التي

يشهدها العالم في الوقت الحاضر، وتبرز أهمية الدراسة من خلال تعرضها لكافة الجوانب المتعلقة بمهنة التدقيق الداخلي لدى الشركات من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف التي تؤثر على مهنة التدقيق الداخلي، ووضع توصيات تساعد في رفع كفاءة فعالية التدقيق الداخلي، الأمر الذي يعمل على الاطمئنان على صحة العمليات المالية والإدارية المتبعة في الشركة، والذي بدوره يقدم تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من قبل الأطراف ذات العلاقة.

1-5 فرضية الدراسة:

قد يتبين لأول وهلة ومن خلال ما تقدم أن الدراسة ليست بحاجة إلى فرضية، وذلك لأنها تقوم بدراسة الواقع الفعلي لمهنة التدقيق الداخلي لدى الشركات الصناعية المساهمة وإمكانية تطوير ذلك الواقع، وعلى الرغم من صحة ذلك الرأي إلا أن الباحث قام بطرح الفرضية من أجل أن تكون دليلاً على المشكلة المعروضة، وتحقيقاً لأهداف الرسالة، لذلك يقترح الباحث الفرضية العامة التالية:

"لا تعاني مهنة التدقيق الداخلي للشركات المساهمة العامة الصناعية من مشاكل ومعوقات تؤثر على سير عملها بكفاءة "

وللتأكد من صحة أو أثبات او نفي هذه الفرضية العامة تطرح الدراسة الفرضيات الجزئية التالية:

1- المدقق الداخلي لا يتمتع بالاستقلالية التامة أثناء قيامة بعملة.

2- المدقق الداخلي لا يستطيع القيام بالمهام المطلوبة منه على أكمل وجه.

3- المدقق الداخلي لا يستخدم تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.

4- لجنة التدقيق الداخلي لا تقوم بمتابعة وتقييم أعمال قسم التدقيق الداخلي.

5- المدقق الداخلي يواجه معيقات تحول دون تطبيقه لمعايير التدقيق الداخلي.

6- المدقق الداخلي ليس لدية مقدرة على اكتشاف حالات الغش والفساد المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

7- المدقق الداخلي لا يتمتع بأي صلاحيات تساعده على القيام بعملية التدقيق.

1-6 حدود الدراسة:

أ- حدود مكانية

اقتصرت هذه الدراسة على بحث واقع التدقيق الداخلي في إطار الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

ب- حدود زمانية

سيتم أجرائها في الفصل الدراسي الثاني لعام 2014/2013، واختصت بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي لغاية تاريخ 31 آذار 2014.

ج- محددات الدراسة:

لم يكن هناك مشاكل كبيره أثرت على سير الدراسة لكن توجد بعض المعوقات المتوسطة في تأثيرها، تتمثل بالاعتذار عن منح الباحث موعد من قبل المدققين الداخليين او المدراء الماليين من اجل تعبئة الاستبيان او إجراء المقابلة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

2-1-1 لمحة تاريخية

2-1-2 مفهوم التدقيق

2-1-3 التدقيق الداخلي

2-1-3-1 نشأت و مفهوم التدقيق الداخلي

2-1-3-2 مهام التدقيق الداخلي

2-1-3-3 مجالات التدقيق الداخلي والمقومات اللازمة لتحقيقها

2-1-3-4 حقوق المدقق الداخلي

2-1-3-5 أنواع التدقيق الداخلي

2-1-4 الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وعلاقة كل منهما بالآخر

2-1-5 العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة الخاطر

2-1-6 مفهوم وتأثير تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق الداخلي

2-1-7 استقلالية المدقق الداخلي وموقعة في الهيكل التنظيمي

2-1-8 النهوض بمهنة التدقيق الداخلي

2-1-9 معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها

2-2 الدراسات السابقة

2-2-1 الدراسات باللغة العربية

2-2-2 الدراسات باللغة الانجليزية

2-2-3 ما تمتاز به الدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

2-1-1 لمحة تاريخية عن التدقيق

إن ظهور التدقيق ليس وليد الصدفة بل كان نتيجة الحاجة الماسة والضرورية لوجود نظام للرقابة على الأعمال التي يمارسها المحاسبون في تسجيل الايرادات والمصاريف، والتأكد من موثوقيتها وصحة ما تم تسجيله، وحماية المنشأة من الغش والاحتيال.

ومن الأمثلة التاريخية على استخدام نظام التدقيق، ما تدل عليه الوثائق التاريخية أن الحكومات القديمة في كل من مصر (الفراعنة) والحكومة اليونانية كانت تستخدم المدققين؛ للتأكد من صحة الحسابات العامة بالاستماع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وبالرجوع إلى تسمية Auditing فإنها مشتقة من كلمة Audire ومعناها "يستمع". وتأكيداً لاستخدام الفراعنة للتدقيق يمكن ملاحظة ذلك من خلال قراءة قصة سيدنا يوسف عليه السلام عند تعيينه أمينا لخزائن مصر. (طنينه،2008)

والتدقيق في المعنى الحديث يعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية المساهمة العامه إلى حيز الوجود وفصل الملكية عن الإدارة، وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعات، كما يعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي حيث أنه أصبح من الضروري أن يُعهد إلى شخص معين، ويكون واجبه القيام بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر.(المطارنة، 2006)

ومن العوامل التي ساعدت على تطور مهنة تدقيق الحسابات وزيادة الطلب عليها ظهور الثورة الصناعية، وازدهار التجارة في أوروبا وما نتج عنها من زيادة في رأس المال، واتساع النشاطات التجارية والصناعية، وظهور الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة.

فقد أدى ذلك التطور الاقتصادي و الصناعي في القرن العشرين إلى انتشار الشركات المساهمة العامة، حيث أصبحت تلعب دورا بارزاً في الاقتصاد القومي، وما نتج عنها من انتشار لمفهوم الحُوكَمة وانفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي عمل على زيادة رغبة الملاك المساهمين في خدمات المحاسبين والمدققين لحماية مصالحهم وحقوقهم وحسن تصرف الإدارة. (الوقاد و الوديان، 2010)

2-1-2 مفهوم التدقيق:

هناك تعريفات متعددة للتدقيق نذكر منها ما يلي:

- "يمكن تعريف التدقيق بأنه علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب، التي يمكن بواسطتها قيام مدقق الحسابات المؤهل بإجراءات فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية و المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع، بهدف إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية الختامية المعدة من قبل المشروع في نهاية السنة المالية، لبيان مدى تعبير تلك القوائم عن نتيجة أعمال المشروع من ربح وخسارة للسنة المنتهية، وعن المركز المالي له في نهاية تلك السنة " (الرمحي، 2002، ص1)
- كما ويوجد تعريف آخر للتدقيق وهو "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق، فحصا انتقادياً منظماً

بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمال المشروع من ربح وخسارة عن تلك الفترة، فعملية التدقيق أذن تشمل الفحص والتحقيق والتقرير .(القاضي،2008،ص103)

- كما عرف اتحاد المحاسبين الأمريكي التدقيق على أنه 'إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات او الأرصدة الاقتصادية، والأحداث وتقييمها بصورة موضوعيه،لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين، وإيصال النتائج إلى المستفيدين.(التميمي، 2006ص20)
- وتم تعريفه أيضا على انه" اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة". (مازون، 2011، ص5)

ومن التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص الأمور التالية وهي:

1- يوجد هنالك مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب والقوانين لعملية التدقيق.

2- يجب أن يقوم بعملية التدقيق شخص مؤهل ومستقل ويتميز بالموضوعية.

3- تخضع أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية لفحص انتقادي منظم وذلك بالحصول على أدلة تثبت مصداقيتها.

4- تقديم تقرير عن نتيجة التدقيق إلى المعنيين يحتوي على رأي فني محايد عن صحة القوائم المالية والمركز المالي لها خلال فترة زمنية محدده.

وتجدر الإشارة إلى أن التدقيق ينقسم إلى نوعين أساسيين من حيث القائم بعملية التدقيق في الشركات وهما:

1- التدقيق الخارجي (المراجعة الخارجية): يطلق عليه أحيانا التدقيق المستقل، وهو الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومفردات القوائم المالية؛ لإعداد تقرير يحتوي على رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها للدلالة على المركز المالي ونتائج الأعمال.(الوقاد، ووديان 2010 ص40)

2- التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية): وهي عملية التدقيق التي تنبع من داخل المشروع او الشركة بهدف خدمة الإدارة في مجال قياس كفاءة أنظمة الرقابة المطبقة على أنشطة المشروع او الشركة. (الصبان ومحمد، 1990، ص41)

سيركز الإطار النظري على التدقيق الداخلي كون الدراسة تختص في هذا المجال، لما له من أهمية بارزه في ضمان سلامة العمليات داخل المنشأة مع التطور الصناعي والتجاري الذي يشهده العالم حالياً بلاضافة إلى التطور في أنظمة إدارة الشركات.

2-1-3 التدقيق الداخلي

في هذا البند سيتم التعريف بالتدقيق الداخلي من حيث نشأته ومفهومه ومهامه ومجالاته ومقوماته، وذلك على النحو التالي:

2-1-3-1 نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي

إن ظهور التدقيق الداخلي كوظيفة أو نشاط مستقل جاء لاحقا لظهور التدقيق الخارجي بزمن طويل، فقد زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي نتيجة عوامل وأسباب كثيرة ومتعددة منها كبر حجم

المنشآت وتوسعها أفقياً وراسياً وتحول التدقيق الخارجي من تفصيلي إلى استخدام أسلوب العينات، وانفصال الملكية عن الإدارة، واعتماد الإدارة على البيانات المحاسبية كوسيلة رقابة إدارية وحاجتها إلى التأكد من دقة وصحة هذه البيانات، وحاجة الإدارة لتقييم وتحليل عمليات المنشأة الداخلية بهدف تحقيق أكثر كفاءة إنتاجية ممكنة بأقل ضياع او تلف، وتحقيق اكبر ربح ممكن في ظل اشتداد المنافسة بين الشركات.(الساعي وعمرو،1991)، والحاجة الماسة من قبل الإدارة وأصحاب رؤوس الأموال او المساهمين وغيرهم من ذوي المصالح إلى البيانات والتقارير الصحيحة، لكي يطمئنوا على سير العمل داخل المنشأة، بالإضافة إلى ظهور الانهيارات في الشركات العالمية الكبيرة وغيرها من العوامل.

فقد لاقى التدقيق الداخلي قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة، حيث كان التدقيق الداخلي في بادئ الأمر يقتصر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، ومع التطور الذي شهدته الشركات أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي، وتوسيع نطاق عمله، بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، و بهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات و اتصال بين المستويات الإدارية المختلفة و الإدارة العليا، و بموجب هذا التطور أصبح برنامج التدقيق الداخلي يتضمن تقويم نواحي النشاطات الأخرى.(سليمان، 2006 ص186)

ونتيجة لهذا فقد تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكي(IIA) في عام 1941م الذي يهتم بوضع معايير لمهنة التدقيق الداخلي والطرق والإرشادات والوسائل التي يجب أن تتوفر في نظام التدقيق الداخلي في المنشآت او الشركات. (الوقاد والوديان، 2010، ص203)

في عام 1957 عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) التدقيق الداخلي على انه نشاط تقويم مستقل في المشروع لمراجعة الموضوعات المحاسبية والمالية والتشغيلية الأخرى بوصفة أساساً لخدمة الإدارة.(المرعي،2009، ص40)

وفي عام2007 قام معهد المدققين الداخليين (IIA) بإعادة تعريف التدقيق الداخلي" على أنه نشاط استشاري مستقل، وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المنشأة، ويساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة".(حمدان،2009، ص24)

ويعرف التدقيق الداخلي أيضا على أنه نشاط تقييمي مستقل في تنظيم معين، يهدف إلى تدقيق وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر وذلك لخدمة الإدارة، فهو بمثابة رقابة إدارية تستخدم لقياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى، بمعنى أنه فحص منظم لعمليات المنشآت ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة هيئه داخلية أو مدققين تابعين كموظفين في المنشأة. (الوقاد ووديان، 2010،ص39)

من خلال دراسة هذه التعريفات وغيرها من التعريفات عبر التاريخ، نجد أنة تم التعديل على مفهوم التدقيق الداخلي بما يتلاءم مع مسايرة التطورات الجارية على الطرق والوسائل الإدارية والرقابية، ونلاحظ أيضا أنه تم توسيع مفهوم التدقيق الداخلي من المعنى التقليدي الذي اقتصر في البداية على فحص وتقييم مدى سير العمل وفقاً للأنظمة الموضوعة، من خلال تقييم للعمليات المحاسبية والمالية والتشغيلية، من قبل قسم مستقل داخل الشركة إلى نشاط يتسم بطابع استشاري لمساعدة وخدمة الشركة على تحقيق أهدافها، وإضافة قيمة إلى عملياتها وتقديم الملاحظات حول فعالية نظام الرقابة داخل الشركة وأسلوب التعامل مع المخاطر المحتملة.

2-3-1-2 مهام التدقيق الداخلي:

إن المدقق الداخلي يعمل لدى الشركات بغرض إجراء التدقيق الشامل على الشركة بشكل مستقل قدر الإمكان، لتحقق الحماية الكافية للسياسات الإدارية وللأصول المختلفة للشركة، والتأكد من صحة تسجيلها وتقديم الاستشارات اللازمة للإدارة لتحسين أدائها، وعلى اعتبار إن التدقيق الداخلي إحدى أدوات الرقابة الداخلية ويعتبر أداة بيد الإدارة كونه يتم التدقيق من قبل شخص موظف في المنشاة ويخضع لسلطة الإدارة فأن من واجبات التدقيق الداخلي تزويد الإدارة بالمعلومات التالية (المطارنة،2006 ص25):

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام الشركة.
- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي داخل الشركة.

كما أن pickett (2010) تطرق إلى المهام المتعددة التي يضطلع بها قسم التدقيق الداخلي في الشركات وقام بتصنيف هذه المهام على النحو التالي:

1- مساعدة الإدارة:

يعمل التدقيق الداخلي على توفير المشورة والمساعدة للإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها على أساس أنه نشاط موضوعي استشاري، أي انه يقوم بتقديم الاستشارة الإدارية اللازمة لخدمة الشركة بهدف تحسين وتطوير أدائها، إلى جانب دورها الأساسي في توفير تأكيد موضوعي على ما إذا كانت الشركة تدير المخاطر بشكل جيد أم لا.

2- زيادة قيمة الشركة:

يعتبر التدقيق الداخلي قاعدة لخدمة العملاء من خلال المنافع التي يؤديها لكافة الأطراف المتعاملة معه، وبذلك يعتبر عنصراً فاعلاً في زيادة قيمة الشركة، وهنا ينبغي أن تكون القيمة المضافة من قبل التدقيق الداخلي راسخة في أذهانهم لتكون بمثابة الموجه إلى سلامة الأداء.

3-تحسين عمليات الشركة:

لم تقتصر مهمة التدقيق الداخلي على التفتيش والفحص فقط، وإنما يعمل أيضا على المساهمة في تحسين المستمر في عمليات الشركة، وذلك من خلال اكتشاف مشاكل معينه او نقاط الضعف في نظام الرقابة مثلاً فأنه يقوم بتقديم توصيات إلى الإدارة للتغلب عليها.

4- المساعدة في تحقيق أهداف الشركة:

يسعى التدقيق الداخلي إلى مساعدة الشركة في الاستمرار في النجاح على المدى الطويل من خلال مساعدتها في تحقيق أهدافها على اعتبار أن التدقيق الداخلي ركن أساسي من متطلبات الحوكمه وإدارة المخاطر التي تهدد أهداف الشركة.

5- تقييم وتطوير عمل الشركة:

يقصد بالتقييم هنا مقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي، والتي تستوجب استخدام تقنيات التقييم التي يتم تطبيقها بطريقة مهنية و نزيهة، لتعطي نتائج موثوق بها وضمان مراقبة جيدة، كما أن عملية التقييم تساعد في تحسين عمليات الشركة.

وكنتيجة للتطور الحاصل في مهنة التدقيق الداخلي بشكل عام، وحتى تتمكن من مواكبة التطورات الحاصلة في الشركات، فقد تطورت أهداف التدقيق الداخلي في مراحل مختلفة وفي هذا الصدد فقد قام كلاً من (الرحاحلة والروحي،2008) و(الذنيبات،2008) بالحديث عن هذه الأهداف وقام الباحث بوضعها في النقاط التالية:

1- تزويد الإدارة بتأكيد معقول عن دقة ومصداقية البيانات المالية والتشغيلية، وان القوائم المالية وتقارير التشغيل موثوق بها ويعتمد عليها.

2-تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة حول مدى الالتزام الفعلي بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة والقوانين والتشريعات والاتفاقيات والعقود وغيرها من الأدوات المالية، بالإضافة إلى الممارسات الجيدة مع الأعراف الأخلاقية والثقافية.

3- تزويد الإدارة بالبيانات الكافية عن مدى استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وفاعلية، وأنها تستغلها بطريقة مثالية ومناسبة، لتحقيق الأهداف والأغراض التي خصصت من أجلها.

4- المحافظة على أموال وموارد الشركة من خلال الكشف عن الاختلاسات والانحرافات والمخالفات، وتحديد المسؤولية الإدارية وتوجيه القيادة الإدارية إلى التدخل السريع، واتخاذ ما يلزم من إجراءات او قرارات مناسبة لتصحيح هذه الأخطاء.

5- رفع كفاءة أداء العاملين بالشركة عن طريق التدريب، وذلك لأن موظفي إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامهم بجميع أوجه نشاط المنشأة وعملياتها فإنهم أكثر قدرة من غيرهم على إعداد واقتراح البرامج التدريبية الضرورية وصياغة موادها التدريبية. (المرعي،2009،ص42)

2-1-3-3 مجالات التدقيق الداخلي والمقومات اللازمة لتحقيقها

إن مجالات التدقيق إما إن تكون تدقيق مالي او تدقيق أداري وترتبط به الأنشطة التالية (الساعي وعمرو، 1991ص193):

1- فحص وتقييم ملائمة وتطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية.

2- تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة للأصول والموارد.

3- تحديد مدى توفير الحماية للأصول والموارد.

4- تحديد درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية وغيرها من البيانات المستخدمة من السجلات.

5-تحديد مدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات المرسومة.

6- تحديد كيفية الأداء في تنفيذ المسؤوليات والصلاحيات المحددة.

وحتى يتمكن قسم التدقيق الداخلي من تحقيق أهدافه والقيام بمهامه بشكل فعال ومناسب لا بد من توفر عدة مقومات يمكن إجمالها بما يلي:

1. التأهيل العلمي والعملي المناسب لموظفي قسم التدقيق الداخلي، وذلك بضمان وجود الكادر المناسب والكفء والتدريب المستمر لهم، وتضمين المعايير المهنية الصادرة عن الهيئات الدولية أسس لتعيين المدققين الداخليين ذوي المؤهلات المناسبة وتدريبهم وتأهيلهم لتمكينهم من القيام بمهامهم بصورة فعالة.(الرحاحلة، والروحي2008 ص21)

2. تخطيط وتنفيذ برامج التدقيق الداخلي بكفاءة وفاعلية واستمرارية وبالتنسيق مع دورة نشاط الشركة حتى لا تؤدي إلى تعطيل أعمالها.

3. يجب أن تكون تقارير المدققين الداخليين واضحة وحاسمة وان يتم تقدمها في المواعيد المناسبة، وأن الانتقادات والملاحظات التي تحتوي عليها هذه التقارير يجب أن يتبعها اتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً من جانب الإدارة لتصحيح الأوضاع.

4. يجب أن ترفع تقارير المدققين الداخليين إلى الإدارة العليا او لجنة التدقيق ويجب أن تحضى هذه التقارير بتأييد الإدارة.

5. أن يؤدي المدقق الداخلي مسؤوليته بما يتماشى مع المعايير المهنية وقواعد سلوك المهنة المتعارف عليها وضمن الإجراءات القانونية والإدارية المتبعة في الشركة التي يعمل بها، فإذا

توافرت هذه الشروط فان المدقق الخارجي يستطيع عندئذ فقط الاعتماد على نظام التدقيق الداخلي في تقليل نطاق الفحص الذي يقوم به. (عبد الجبار، 2012، ص67)

6. الاستقلال المناسب لموظف التدقيق الداخلي، إذ يجب أن يكون المدققين الداخليين متمتعون بالحرية من حيث الواقع والمظهر تجاه أي مساس شخصي وخارجي وتنظيمي باستقلالهما.(الرحاحلة، الروحي.2008ص21)

7. أن تكون أنشطة التدقيق الداخلي شاملة لمختلفة أنشطة الشركة.

8. اعتماد عملية التدقيق الداخلي على القياس والتحليل والتقويم والمتابعة لتحديد الأداء الفعلي في ضوء البيانات ووسائل الإثبات. (التويجري،2014)

2-1-3-4 حقوق المدقق الداخلي

نظراً للدور الهام الذي يلعبه المدقق الداخلي في تحقيق الشفافية المالية فان له حقوقاً يتمتع بها ومن هذه الحقوق ما يلي: (سالم،2012) (النونو.2009)

1- حق الإطلاع الكامل على كافة مستندات وسجلات المؤسسة.

2- حق الوصول الكامل إلى الموارد البشرية للشركة وأصولها وممتلكاتها.

3- حق طلب أي بيانات وإيضاحات يراها المدقق ضرورية للمساعدة على القيام بعمله.

4- حق تحديد وقت جرد ممتلكات المؤسسة والتزاماتها من أجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لواقعها.

5- حق دعوه الهيئة العامة للانعقاد وذلك في حالات الضرورة القصوى.

6- حق حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين.

2-1-3-5 أنواع التدقيق الداخلي:

يقسم التدقيق داخلي إلى الأنواع التالية:

أولاً: التدقيق المالي الداخلي (Internal Financial Audit):

هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي الذي يهدف إلى إظهار البيانات المالية بصوره موضوعية، كي تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة، وذلك من خلال الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها، لإظهار مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأي متطلبات أخرى، وقد قسم هذا النوع من التدقيق إلى قسمين هما، التدقيق الداخلي المالي قبل صرف أي القيام بمراجعة الأعمال المالية قبل وأثناء تنفيذها، والنوع الثاني هو تدقيق داخلي مالي بعد الصرف الذي ينفذ وفق خطة مرسومة، وذلك ليؤكد المدقق الداخلي للإدارة العليا أن العمليات تسير وفق القوانين واللوائح الموضوعة والمقررة سلفاً. (النونو، 2009، ص22).

ثانياً: التدقيق التشغيلي الداخلي (Internal Operational Audit):

نشأ هذا النوع من التدقيق نتيجة للتطورات التي حدثت في مجال الأعمال وكثرتها وتشابكها، مما استدعى أن يتطور التدقيق الداخلي ليواكبها، ويطلق عليها البعض أسماء أخرى مثل المراجعة الإدارية او مراجعة الأداء، ويقوم هذا النوع من التدقيق بفحص وتقييم أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة، وذلك وفق خطة معدة مقدماً ومتفق عليها مع الإدارة العليا في الشركة، ويهدف التدقيق الداخلي التشغيلي إلى تقديم تقارير نافعة ومفيدة للمديرين في مختلف المستويات الإدارية التي من شأنها أن تحقق المستوى المطلوب من الاطمئنان للإدارة ولتلبية الاحتياجات الأخرى للإدارة.(النونو، 2009،ص22).

ثالثاً: تدقيق الإلتزام Compliance Tests

إن هذا النوع من التدقيق يهتم بالمعايير المقررة، والقوانين والتعليمات والسياسات والنظام الداخلي لشركة، وذلك لمعرفة مدى التقيد أو الالتزام بها إثناء سير العمل، إضافة إلى معرفة مدى التقيد بعقود معينة مع العملاء، حيث يقوم المدققون في هذه الحالة بكتابة تقرير عما إذا كان قد تم إتباع تلك السياسات والإجراءات المقررة أم لا. (العازمي، 2012، ص19)

وبذلك يقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدر عن المنشأة، والإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة، ورقابة مدى التزام الإدارات المختلفة في تطبيق النظام الداخلي في إدارتهم. (الوردات،2006،ص56).

رابعاً: تدقيق نظم المعلومات Information System Audit

يهدف هذا التدقيق إلى التأكد من أمن وسلامة المعلومات لتقديم التقارير المالية والتشغيلية الصحيحة والكاملة وفي الوقت المناسب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بيئة الحاسب الآلي تختلف عن بيئة العمل اليدوي من وجهة نظر المدقق في ما يلي(الوردات،2006،ص58) :

1- فصل المهام : إن استخدام الأسلوب الآلي في العمليات يؤدي إلى دمج مهمتين او أكثر من العمليات اليدوية المستقلة في خطوة واحدة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية وزيادة المخاطر، مما يتطلب إيجاد إجراء رقابي بديل عن فصل المهام في مثل هذه الحالة.

2- اختفاء مسار التدقيق: إن البيئة اليدوية تتمتع بإثباتات ورقية لكل عملية من العمليات وفي حال استخدام بيئات الحاسب الآلي فإن هذه الإثباتات تختفي، وبالتالي يصبح مسار العملية غير واضح، ويطلب ذلك ضرورة القيام بعملية التدقيق على الحاسب الآلي بصورة مستمرة عند انجاز كل مرحلة من المراحل وعدم الانتظار حتى انتهاء العملية.

3- تشغيل موحد للعمليات: تكفل بيئة الحاسب الآلي الاتساق والثبات في تشغيل العمليات بما يضمن اختفاء الأخطاء البشرية والحسابية، في المقابل قد تتعرض البيئة الآلية إلى أخطاء في عمل النظام ككل مثلاً أخطاء في بناء البرنامج.

4- مباشرة الحاسب الآلي بالعمليات دون الحاجة إلى موافقة مسبقة كما هو الحال في البيئة اليدوية.

5- زيادة فرصة المتابعة والإشراف الإداري: تمنح العمليات الحاسوبية فرصة اكبر للقيام بعمليات المتابعة والإشراف، من خلال إجراء عمليات تحليلية تفصيلية باستخدام برامج خاصة لتدقيق والمتابعة المتزامنة مع العمليات التشغيلية الإلية.

خامساً: تدقيق المهام الخاصة:

غالباً ما يكون هذا النوع من التدقيق الداخلي فجائياً، وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي، ولكن يقوم به المدقق بما يتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع الأنواع السابقة والاختلاف يكون في التوقيت،(النونو، 2009، ص22) من خلال القيام بزيارة مفاجأة إلى قسم معين، المستودعات مثلاً والتأكد من سير العمل بما يتفق مع التعليمات التي تضعها الشركة، والتأكد من مطابقة المخزون للسجلات والدفاتر و فحص إجراءات الصرف أيضاً بما يتفق مع أنظمة الرقابة، وبذلك فان مثل هذا النوع من التدقيق يكون مناسباً وذا فعالية؛ والسبب في ذلك أنه لا تكون هناك أي تجهيزات مسبقة من قبل القسم استعداداً لزيارة، إضافة إلى إمكانية إجراء أنواع التدقيق السابقة مع بعضها البعض مثل القيام بالتدقيق المالي والتشغيلي ولإلتزامي في وقت واحد.

5-1-2 الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وعلاقة كل منهما بالآخر.

من خلال دراسة التدقيق الداخلي والخارجي يتضح أن هنالك أوجه اختلاف بينهما ويمكن حصره في النقاط التالية:

1- أن الشخص الذي يقوم بالتدقيق الخارجي شخص مهني مستقل من خارج المنشأة، أما التدقيق الداخلي فانه يعين من قبل مجلس الإدارة او لجنة التدقيق.

2- إن التدقيق الخارجي يتم لمرة واحده في السنة او على فترات متقطعة إذا كان مستمراً، بينما التدقيق الداخلي يكون على مدار السنة.

3- يتمتع المدقق الخارجي باستقلالية تامة كونه شخص محايد من خارج المنشأة، أما المدقق الداخلي لدية استقلال جزئي لأنه يخدم الإدارة ويعين من قبل الإدارة. (المطارنة، 2006، ص26)

4- هناك اختلاف في مسؤولية كل منها فالمدقق الخارجي تكون مسؤوليته أمام الملاك، ويقوم بتقديم تقريره عن النتائج و رأيه الفني عن القوائم المالية إليهم، أما مسؤولية المدقق الداخلي فإنها تتمثل أمام الإدارة ويقوم بتقديم تقرير بنتائج عملية التدقيق إلى مستويات الإدارة العليا. (الصبان ومحمد، 1990، ص44)

5- التدقيق الخارجي غالباً ما يكون بعد الصرف أو بعد أتمام العمليات، أما التدقيق الداخلي يكون قبل او

أثناء وبعد العمليات.

6- هنالك اختلاف في نطاق مجال الفحص فالداخلي نطاق فحصه واسع وقد يشمل فحص جميع العمليات، أما التدقيق الخارجي فانه يستند على الاختبارات والعينات العشوائية. (الساعي، وعمرو، 1991)

ورغم أوجه الاختلاف القائمة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي إلا أن هناك علاقة مهمة بينهما، تتمثل أساساً بالفوائد المتبادلة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، بحيث أن وظيفة التدقيق الداخلي تنشأ مع الأعمال التي يقوم بها المدقق الخارجي المستقل، فالمدقق الخارجي أثناء قيامه بعملية التدقيق بصفة مستقلة قادر على إبداء رأيه في مدى سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية، ومدى ملائمة السياسات والإجراءات المتبعة، والتي قد اغفل عنها المدقق الداخلي أو لا يستطيع إبداء رأيه بها بصراحة ووضوح، ويستفيد المدقق الداخلي أيضاً من خبرة المدقق الخارجي وبالتالي يرفع من كفاءته وخبرته، ومن الخدمات التي يمكن أن يقدمها المدقق الداخلي للمدقق الخارجي ما يلي (جربوع، 2000 ص129):

1- تكوين فكره سليمة ومناسبة لدى المدقق الخارجي عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلي، وفعالية التدقيق الداخلي في تحسين احكام النظم الرقابية، من خلال التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي لإدارة المشروع، سواء أكانت هذه التقارير مالية او انتقادية او مصححه لإجراءات متبعة.

2- يقوم المدقق الداخلي بتقديم الإيضاحات الكاملة للمدقق الخارجي أثناء قيامه بعملية التدقيق، بحكم الخبرة التي يتمتع بها المدقق الداخلي ودرايته بعمليات المشروع وأساليب العمل والإجراءات المتبعة في تنفيذ الأعمال داخل الشركة.

3- إن وجود قسم التدقيق الداخلي مستقل وكفء للشركة له تأثير إيجابي في تحسين طرق العمل وعنصر اطمئنان للمدقق الخارجي، مما يساعده على تخفيض نطاق اختباراته والاعتماد على أعمال المدقق الداخلي.

4- قد لا يستطيع المدقق الخارجي القيام بعمليات الجرد، خصوصاً في الشركات ذات الفروع المُتعددة، أو القيام بإجراء عمليات الجرد في وقت واحد، ولهذا فإنه يعتمد في ذلك على دقة أعمال

المدقق الداخلي، الذي يقوم بهذه المهمة مع إعطاء توثيق او إقرار من قبله بقيامه في تلك العمليات، وإنها كانت صحيحة من حيث الإجراء او النتائج.

يتضح مما سبق أن هنالك علاقة تعاونية بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي، بحيث يستفيد كل منهما من الآخر، سواء في زيادة خبرته او تقليل الوقت والجهد المبذول للقيام بعملية التدقيق، او في الحد من التكلفة التي يتكبدها المدقق الخارجي، كون شركة التدقيق الخارجي هي شركة ربحية وتهتم في تقليل تكلفة عملية التدقيق بما لا يؤثر ذلك سلبياً على جودة عملية التدقيق.

2-1-6 العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

قبل التطرق لعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر، لا بد لنا من التعريف بالمخاطر وإدارتها، فقد تم تعريف المخاطر وفقاً لما صدر عن معهد المدققين الداخليين الذي عرف المخاطر على أنها "احتمال حدوث ظروف او أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها".(IIA,2010 P19)، ويمكن تعريفها أيضا على أنها احتمال التعرض إلى خسائر غير متوقعه وغير مخطط لها، نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع) وهي تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة او المتنبأ بها. (قريط، 2011،ص21)

من هذه التعريفات وغيرها يتضح لنا أن الشركة قد تتعرض إلى أحداث أو ظروف معينة تؤثر على قدرة الشركة في تحقيق أهدافها، وتمثل هذه الأحداث خطراً متوقعا ما لم تحدث فعلياً، أما إذا حدثت فإنها تصبح مشكلة حقيقية، فالمخاطر موجودة ولا يمكن لأي إدارة أن تنكر ذلك لما لها من تأثير سلبي على الشركة، ولكن يختلف تأثيرها من شركة إلى أخرى أو من نشاط إلى آخر.

وتبرز أهمية تحديد وتقييم المخاطر من أجل الحفاظ على استمرارية الشركة، بحيث تكون الإدارة على اطلاع دائم على المخاطر كافة التي من الممكن أن تتعرض لها أقسام الشركة سواء كانت منفردة او مجتمعة، والتعرف على أسباب هذه المخاطر وآثارها وكيفية معالجتها او التقليل من تأثيرها في حال حدوثها.

ومن اجل التعامل مع المخاطر والتغلب عليها او التخفيف من تأثيرها، فقد ظهر ما يعرف بإدارة المخاطر التي تمثل الأعمال التي تقوم بها الشركة أو المنشأة للحد من بعض الآثار السلبية الناجمة عن هذه المخاطر، فقد قام معهد المدققين الداخليين (IIA)بتعريف إدارة المخاطر على أنها عملية تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الأحداث او الظروف المحتملة، و ذلك بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بانجاز وتحقيق أهداف المنشاة المخطط لها.(IIA,2010,P19)

وترتبط وظيفة التدقيق الداخلي ارتباطاً وثيقاً مع إدارة المخاطر، فقد كانت وظيفة إدارة المخاطر جزءا من عملية التدقيق الداخلي، ولكن تم فيما بعد فصلهما عن بعضهما من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وأصبحت وظيفة إدارة المخاطر بذلك وحدة مستقلة عن التدقيق الداخلي، وتظهر العلاقة بينها من خلال دراسة مراحل عملية التدقيق التالية التي تطرق لها (المدهون،2010ص48):

1- مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

عند القيام بإجراءات التخطيط لعملية التدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر، و يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

2- مرحلة التنفيذ:

يكون محور التركيز الأساسي اختبار ما إذا كانت إدارة الشركة او المصرف والرقابة الداخلية تعمل فيها على تجنب المخاطر أو الحد منها خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق؛ لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.

3- مرحلة أوراق العمل:

يتم الإضافة إلى أوراق العمل الخاصة بالتدقيق أثناء تنفيذ عملية تدقيق المعلومات المتعلقة بالمخاطر، بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، ويتم تقديم توصيات مناسبة تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين او تقليل تأثيره بحيث تصاغ هذه التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

4- مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

عند إعداد التقرير الذي يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها من قبل المدقق الداخلي لا بد أن يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم بعد ذلك رفع هذا التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليمات إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، وتقوم إدارة المخاطر بدورها بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

5- مرحلة المتابعة:

بعد القيام بإعداد التقرير وتقديمه تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، وتهدف هذه العملية إلى التعامل مع المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المصرف او الشركة إلى المخاطر.

وفي هذا الصدد يجب الحديث عن انه لا يمكن الوصول إلى حماية تامة من المخاطر من الناحية العملية؛ لان الشركة ممثله بالإدارة لا يمكن أن تتحمل تكاليف عالية لاستدراك أو معالجة الخطر بالمقارنة مع تأثير هذا الخطر. وبذلك يجب على الإدارة أن تحدد مستوى معين من المخاطر المقبولة، التي يتم في العادة تحديدها من خلال المقارنة بين الخطر المتوقع والتكلفة التي تتكبدها الإدارة لمعالجته او استدراكه قبل حدوثه.

2-1-7 مفهوم تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على مهنة التدقيق الداخلي

2-1-7-1 مفهوم تكنولوجيا المعلومات

هنالك تعريفات متعددة لتكنولوجيا المعلومات نذكر منها ما يلي:

- هي الوسيلة و الأسلوب الفاعل الذي يستخدم أدوات وخبرات وبرمجيات إدارية لخزن واسترجاع المعلومات وتجهيزها وإيصالها ونشرها للمستفيدين.(يوسف،2005،ص9)
- هو تصميم أو تطبيق او دعم او إدارة أنظمة المعلومات المعتمدة على الحاسوب خصوصا في مجال تطبيق البرامج والمعدات المادية للحاسوب ومعالجة البيانات والحزم البرمجية والاتصالات والشبكات بأنواعها.(الطائي،2010،ص7)
- هو استخدام التقنيات الحديثة والتي توفر ميزة تنافسية للشركات في مجال المنافسة بالأسواق،وإيصال المعلومات وتخزينها ومعالجتها بهدف اتخاذ القرارات الرشيدة.(حسبان،2007،ص232)
- وتعرف تكنولوجيا المعلومات أيضا على أنها وسائل الكترونية لتجميع المعلومات وتخزينها ونشرها، وتتضمن مكونات الحاسوب المادية Hardware والبرمجيات software وشبكات المعلومات networks.(خداش، وصيام،2003،ص279)

مـن هـذه التعريفـات يتـضح لنـا أن تكنولوجيـا المعلومـات هـو أي أسـلوب مـستخدم مـن قبـل الأشـخاص أو الـشركات للقيـام بعمليـات محاسـبية معينـة و تخـزين معلومـات او معالجتهـا باستخدام أجهزه الكترونية متطورة وإيصالها إلى المستفيدين،مما يساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يقوم بدوره في تحسين الميزة التنافسية لشركة.

2-1-7-2 فوائد تكنولوجيا المعلومات:

إن التطـور التكنولـوجي الـذي شـهده العـالم فـي الآونـة الأخيرة فـي مجـال صـناعة الحواسيب والاتصالات وبرمجياتها الحديثة، ساعد على انتشار استخدام الحاسوب انتشاراً واسعاً ، فقد دخلت تكنولوجيـا المعلومـات كافـة مجـالات لحيـاة ومهنهـا وأنظمتهـا وأحـدثت تغيـراً واسـعاً فيها(Ahmad,2011)، لذلك فقد أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات السمة الغالبة على كثير من المنظمات الحديثة في تسيير أعمالها ومعالجة بياناتها، لما تحققه من تسيير العمليات للشركة او المؤسسة وبنـاء علاقـات متميـزة مـع عملائهـا ومساعدتها فـي اتخـاذ القرارات وتحسين الإنتـاج وتشجيع المنافسة العالميـة.(حمدونـه وحمـدان،2007) بالإضـافة إلـى أنـه تـم توظيـف اسـتخدام التكنولوجيا فـي مهنـة المحاسـبة والتدقيق بشكل جعل تنفيذ الـدورة المحاسـبة الكترونـي ذات طـابع يتميز بالسرعة والدقة، (الحسبان،2007) وتوفير فـي الجهد والتكلفة فـي إجراء العمليات و حفظ السجلات والبيانات المالية، وسهولة إجراءات التدقيق واكتشاف الأخطاء أولا بأول، ومن الخصائص الرئيسية التي يتمتع بها النظام المحاسبي المحوسب والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المدقق ما يلي (عبدالله، 2000،ص332):

1-تركيز وحصر إجراءات الضبط الداخلي والعمليات المحاسبية والمهام الإجرائية ضمن وحدة الحاسب الآلي التنظيمي.

2- أتمتة بعض إجراءات الضبط الداخلي بتضمين وسائل الضبط للبناء الآلي Hardware او البرامج الموضوعية Software للحاسب الآلي والتي لم تكن مأتمتة في النظام اليدوي.

3- زيادة أهمية دقة المعلومات وتحديث نظام التوثيق المستندي.

4- احتمال الاستغناء عن السجلات والمستندات المألوفة والتي تكون في العادة على شكل أوراق سميكة.

2-1-7-3 مخاطر وأثار استخدام تكنولوجيا المعلومات:

وبالرغم من أن استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات له فوائد جمة إلا أن استخدام هذه الأنظمة يصاحبه تأثير أو سلبيات على الرقابة الإجمالية للشركة، فالكثير من الأخطار الموجودة في النظام اليدوي تقل بشكل كبير وقد تنعدم ولكن ظهرت أنواع أخرى من الأخطار نتيجة دخول البيئة الالكترونية، وقد تؤدي إلى خسارة كبيرة إذا لم يتم معالجتها.(القباني،2006) كما أن أمن وسلامة الشركات وضعت على المحك باستخدامها هذه التقنيات، كإمكانية اختراقها اوالتلاعب بمدخلاتها، ومن المخاطر الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات ما يلي:(الوردات،2006)

1- مخاطر الاختراق من خلال الانترنت والتجارة الالكترونية، وتتمثل في إمكانية حجب الخدمة.

2- مخاطر الفيروسات والتي تؤدي إلى تدمير المعلومات وتحريفها.

3- المخاطر البشرية، وتتمثل في تجاوز السرية من خلال الإفصاح غير المصرح به عن المعلومات والبيانات.

4- المخاطر المادية مثل تعطل الكهرباء او الأجهزة والمعدات او الدمار الناتج عن سوء توفير المناخ الملائم لعمل الأجهزة من حيث الرطوبة والتدفئة وغيرها.

كما أشار Arens, & Loebecke, (2000) إلى أن المخاطر الناتجة عن بيئة تقنية المعلومات تحدد بعدم توفر الحماية المادية للأجهزة والبرمجيات وتعرضها لحالات سوء الاستخدام، او التخريب و الأضرار البيئية كالحريق والحرارة والرطوبة ومخاطر فقدان مسار التدقيق، فالكثير من البيانات يتم إدخالها مباشرة إلى الحاسوب، ويتم تشغيلها بشكل يمنع رؤية مسار التدقيق، كذلك مخاطر الأخطاء النظامية، بسبب تماثل تشغيل في الحاسوب.

فتطلب ذلك من الشركة وضع العديد من الإجراءات الأمنية اللازمة لمرافقة استخدام هذه التكنولوجيا من أجل حماية معلوماتها من السرقة او الغش او أي تدخل غير مصرح به.(حمدونه وحمدان،2007)

ومن هنا تبرز أهمية التحديات الجديدة التي تواجه المدققين في اختيار إجراءات التدقيق المناسبة للقيام بالتدقيق على هذه الأساليب الالكترونية المتطورة، من أجل التعرف والتقييم المخاطر المصاحبة لاستخدامها ومعالجتها او التقليل من تأثيرها، فقد كان من الممكن القيام بتدقيق القوائم المالية بواسطة تقييم ومراقبة الضوابط الرقابية على أساس العمليات والنظم المحاسبية الورقية فقط سابقاً، إلا أن ذلك لا يكفي في الوقت الحاضر لان الشركات تحولت وبشكل متزايد في الوقت الحاضر نحو العمليات والنظم المحاسبية الالكترونية، الأمر الذي يتطلب زيادة اهتمام الهيئات والجمعيات العالمية والمحلية بدراسة هذا الموضوع والعمل على معالجة المخاطر المصاحبة لها.

إضافة إلى أن تقييم إجراءات الرقابة الداخلية لمواجهة المخاطر المرتبطة باستخدامه هذه التكنولوجيا، كون تقييم الرقابة من مسؤوليات المدقق، فالمدقق هنا سواءً أكان مدققاً داخلياً أم مدققاً خارجياً فإنه بحاجة إلى أساليب متطورة لزيادة الموثوقية في القوائم المالية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات، ونتيجة لذلك ظهر ما يعرف بالتدقيق الالكتروني او تدقيق الأنظمة المحوسبة (computerized auditing)، ويقصد به عملية تطبيق نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا

المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق، والتي ساعدت المدقق في التغلب على بعض جوانب القصور البشرية في حالة ممارسة الحكم المهني الملائم، (حمدونه و حمدان،2007)، لذا فإن ركن التدقيق الالكتروني بالإضافة لأركان التدقيق التقليدية والاعتيادية تتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لتساعد المدقق عبر مراحل التدقيق المختلفة من تخطيط ورقابة وتوثيق.(الشنطي،2011)

هذا الأمر أوجب على المدقق عند القيام بعملية التدقيق في بيئة يتم فيها معالجة المعلومات الكترونياً إن يتفهم جهاز الحاسوب والبرامج المستعملة وأنظمة التشغيل بصورة كافية، للتخطيط للمهمة وإن يتفهم كيف تؤثر المعالجة الالكترونية للمعلومات على دراسة وتقويم نظام الضبط الداخلي، وعلى تنفيذ إجراءات التدقيق التي تتضمن الأساليب المساندة للحاسوب، إضافة لذلك يجب على المدقق إن تتوفر لدية المعرفة الكافية في الأمور التالية: (الوردات،2006،ص246)

1- المعرفة في كيفية معالجة المعلومات الكترونياً، حتى يتمكن من تنفيذ الإجراءات التي تعتمد على المنهج المستخدم في التدقيق.

2- معرفة وفهم المدقق الداخلي بعمل الحاسوب وبرامجه المستعملة وأنظمة التشغيلية ومعالجة البيانات، لكي يتمكن من تنفيذ إجراءات وأساليب التدقيق.

3- الإجراءات والأساليب المستخدمة في تدقيق عمليات الحاسوب.

4- إن استخدام الحاسوب كأداة لانجاز عملية التدقيق قد يؤدي إلى زيادة فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي وكفاءتها وزيادة نطاق عمل التدقيق وشموله لأكبر عدد من العمليات مما يجعل التدقيق شاملاً وتفصيلياً.

كما انه على المدقق إن يتمتع بالكفاءات التالية كما ذكرها (السقا، الشعبالي، الطائي،2007):

1- القدرة على تصميم وعمل خرائط النظم المتطورة وتحليلها، للتعرف على مواطن القوة والضعف.

2- خبرة عامة بلغات البرمجة.

3- إلمام بأساليب التدقيق حاسوبياً.

4- المهارات والخبرة الكافية لفهم والإلمام بنظام الرقابة الداخلية الشاملة بما فيها الرقابة الداخلية على الحاسوب.

ويعد تدريب المدقق على استخدام التكنولوجيا الحاسوبية أمراً مهما، إضافة إلى توفير الأقسام الفنية المساعدة، وتوفر الشبكات الكترونية لمواكبة هذه التطورات التي تتطلب مهارات مادية وفنية لكي يتم توظيفها في عملية التدقيق.(العرود، الختاتنه،الشرفاء،2011) فقد تطرق (Diane ، 2008) بخصوص تدريب المدققين إلى أن التدريب التكنولوجي المتواصل من شأنه توسيع أفق المدقق، وعلى المدققين أنفسهم أن يكتشفوا مدى فاعلية البرامج الحاسوبية وكيفية استخدامها في البحث وتعلم معلومات جديدة.

يتضح لنا مما سبق أن التدقيق في الوقت الحاضر يختلف بالأسلوب عن التدقيق في العقود السابقة بسبب الثورة التكنولوجية والأساليب الالكترونية الحديثة التي تم إدخالها على الشركات أو المنشآت وخاصة في إجراء العمليات المحاسبية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي، وهذا الأمر يتطلب من المدققين العاملين في هذه المهنة أن يبقوا على تواصل مستمر بأحدث التطورات التي تهمهم في مجال عملهم، حتى يتمكنوا من أداء مهامهم في مجال التدقيق بكفاءة وفاعلية، وأن يكونوا قادرين على اكتشاف أساليب الغش والاحتيال الالكترونية الحديثة.

2-1-7-4 مداخل عملية التدقيق الالكتروني

إن التطور في نظام التدقيق من اليدوي إلى الالكتروني تولد عنه ضرورة ملحة للنهوض بمهنة التدقيق و دخولها عصر التكنولوجيا المعلومات، حيث أدى التغيير في الأسلوب إلى اختلاف

أساليب التدقيق والمراجعة،في تقييم المخاطر واستخدام أدوات وإجراءات وبرامج متخصصة في تكنولوجيا المعلومات و استكمال عملية التدقيق الالكتروني،(العرود، والختاتنة، والشرفاء، 2011)، فقد ظهر ثلاث أساليب او مداخل مختلفة تستخدم في عملية التدقيق حسب مدى استخدام التكنولوجيا المعلومات فيها وهي:

1- التدقيق حول الحاسوب. Auditing Around the Computer

يُعد التدقيق حول الحاسوب من أبسط مداخل التدقيق الإلكتروني، فهو يقوم على قيام المدقق بتدقيق المدخلات والمخرجات فقط، دون النظر إلى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل للبيانات، بافتراض أن أنظمة الرقابة فعالة في عملية التشغيل، كما يتميز بأنه لا يحتاج لتكاليف عالية، ولا يحتاج لخبرات ومهارات عالية بالحاسوب أيضا، إلا أنه لا يعد فعالاً في ظل ازدياد اعتماد المنشآت على استخدام الأنظمة المحوسبة، وتعقد طرق تشغيل ومعالجة البيانات، وتنوع طرق الاحتيال وعدم مقدرة هذا المدخل على ضبطها.(حمدونه، وحمدان،2007)

2- التدقيق من خلال الحاسوب.Auditing Through the Computer

تشمل إجراءات التدقيق في هذا المجال التدقيق على عملية تشغيل البيانات داخل الحاسوب، بالإضافة إلى تدقيق المُدخلات والمخرجات، حيث يقوم المدقق بالتأكد من صحة إدخال وتشغيل البيانات لدى العميل، وصحة المخرجات.(حمدونه، وحمدان،2007)

3- التدقيق باستخدام الحاسوب.Auditing With the Computer

يستطيع المدقق استخدام إمكانيات الحاسوب في تنفيذ بعض عمليات التدقيق منها ما يلي: (المطيري، 2013،ص30)

أ – التحقق من صحة العمليات الحسابية.

ب – استخراج الأرصدة الشاذة.

ج – تحليل الأرصدة التي تزيد او تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيدا من الفحص.

د– تحليل بعض الأرصدة مثل المتحركة والبطيئة والساكنة.

هـ– استخدام إمكانيات الحاسب الالكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية على فترات قصيرة.

و– الاستفادة من أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات.

كما أن تنفيذ عمليات التدقيق السابقة يحتاج إلى مهارة وخبرة في مجال الحاسوب حتى يستطيع المدقق استخدام بعض البرامج المساعدة، ومن الطرق التي تستخدم في عملية التدقيق الالكتروني ما يلي: (حمدونه، وحمدان،2007،ص927)

1– منهج المحاكاة المتوازي:

في هذه الطريقة يقوم المدقق بمعالجة عينات من بيانات الشركة باستخدام برامج مشابهة لتلك التي يستخدمها العميل، ويقوم بمقارنة النتائج التي يحصل عليها مع نتائج العميل.

2– البيانات الاختيارية:

تهدف هذه الطريقة إلى التأكد من أن التشغيل ببرامج العميل يتم بصورة سليمة، حيث يقوم بإعداد بيانات وهمية ومن ثم يقوم بإدخالها في نظام العميل ليتأكد من معالجتها بطريقه صحيحة.

3– برامج التدقيق:

وهي البرامج التي تهدف إلى مساعدة المدقق في قيامه في عملية التدقيق من خلال الحصول على بيانات بخصوص صحة الحسابات في الحالات التي يقوم بها العميل بتخزين المعلومات على أجهزة الحاسوب، ويمكن تصنيف هذه البرامج على النحو التالي:(عبدالله، 2000،ص338)

أ– برامج التدقيق التي يعدها العميل:

وهي البرامج الحاسوبية التي يحتفظ بها العميل، والتي قد يستفيد منها المدقق في القيام بمهمته، مثل احتساب الفائدة والرواتب وغيرها، وإن استخدام مثل هذه البرامج يوفر الوقت والجهد المطلوبين لإعداد برامج خاصة بعمله وتطبيقها على حالة عملية.

ب- برنامج التدقيق العام:

وهي التي لا تخص عميل او تطبيق بعينه، وإنما تعد بشكل عام لمساعدة المدقق وقد تستخدم مع العديد من العملاء، والتي تعد في الغالب من قبل الشركات ومكاتب التدقيق الكبيرة، ويتضمن هذا البرنامج إمكانيات أساسية تساعد المدقق في عمله، مثل الوصول إلى ملفات المعلومات والبحث عن البيانات واستخراجها، وإيجاد حلول للمشاكل الرياضية وإجراء اختبارات منطقية، وإنتاج تقارير معينة يطلبها المدقق، إضافة إلى تحديد حجم العينة العشوائية والمساعدة في استخدام العينات الإحصائية في التدقيق.

ج- برامج يعدها المدقق:

وهي البرامج التي يعدها المدقق نفسه عندما يتعذر عليه استخدام البرامج العامة أو البرامج التي يعدها العميل، ويعاب على هذه البرامج أنها تتطلب من المدقق المهارة المتخصصة التي تحتاجها عملية إعداد البرامج الحاسوبية، والوقت الطويل الذي يضطر المدقق لإنفاقه في إعداد وترميز ثم اختبار البرنامج ليتأكد من صلاحية استعماله في عملية التدقيق.

تجدر الإشارة هنا إلى إن المدقق الداخلي يطبق نفس القواعد والإجراءات المستعملة في تدقيق السجلات والمعلومات المحاسبية التي تنتج يدوياً على السجلات والمعلومات المحاسبية التي تنتجها الأنظمة المحوسبة، لذلك فإن المعايير والقواعد التي تحكم عملية التدقيق بشكل عام تبقى قائمة،

ويبقى الاختلاف بينهما في الكيفية التي يطبق فيها المدقق تلك القواعد والإجراءات.(خريسات،1998)

2-1-8 استقلالية المدقق الداخلي وموقعه في الهيكل التنظيمي:

2-1-8-1 مفهوم استقلالية المدقق وأنواعها:

هنالك تعريفات متعددة للاستقلالية المدقق نذكر منها ما يلي:

* قيام المدقق بعمله في جميع مراحل التدقيق بكل أمانة واستقامة وموضوعية دون أي تحيز لجهة معينة، وهذا يعني أن يكون المدقق مستقلاً من الناحيتين الفعلية والذهنية فهذا مبدأ أساسي في الأداء المهني. (الذنيبات، 2006، ص77)

* التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط المراجعة الداخلية أو الرئيس التنفيذي للمراجع الداخلي من تأدية مسؤوليات المراجع الداخلي بطريقة غير متحيزة.وتسمح الاستقلالية للمدققين الداخليين بتقديم أحكام نزيهة وغير متحيزة و تعتبر جوهرية لتنفيذ عمليات المراجعة.(محمد، 2013).

* البعد عن تضارب المصالح التي تتطلب من المدقق الداخلي أن يكون مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، وان يكون بعيداً عن تأثير الجهة التي يتولى مراجعة عملياتها، وهذا يعني شعور الممارسين بأنهم قادرون على اتخاذ قراراتهم بدون ضغوطات أو انتقاد لمن تكون القرارات لها تأثير عليهم.(المدلل،2007، ص62)

* وقد تم تعرفها أيضاً على أن يقوم المدقق الداخلي بتدقيق جميع الأنشطة من خلال هيكلة قسم التدقيق الداخلي داخل الشركة بشكل يستطيع من خلاله أداء وظائفه وواجباته بكفاءة وفاعلية، كما

ينبغي على المدقق الداخلي التمتع بالحياد في إبداء رأيه عن أي نشاط قام بتدقيقه أي أن يكون المدقق الداخلي موضوعيا عند أداء عمله (العاني، 2005، ص 75).

نستنتج من المفاهيم السابقة أنه يجب على المدقق أن لا يكون متحيزاً إلى جهة معينة أو أن يرتبط بعلاقة شخصية وطيدة مع الأشخاص الذين ينفذون النشاطات او العمليات التي يقوم بتدقيقها، والتي من شأنها إن تؤثر في حياديته واستقلاليته أثناء قيامه بعملية التدقيق، وحتى يتمكن من القيام بمهامه دون أن يتعرض إلى ضغوط تؤثر على قراراته او تقاريره التي يقدمها، كما انه لا ينبغي أن تسند له بعض الوظائف التنفيذية داخل الشركة، ويقوم بعد ذلك بالتدقيق على ما قام بتنفيذه ؛لان ذلك يؤثر على قدرته في إصدار القرارات او إبداء الرأي في حال وجود إشكالية معينة في الأمور التي قام بتنفيذها.

إن الهدف من وجود التدقيق الداخلي كوظيفة هو خدمة الشركة، فرغم المناداة باستقلال عمل المدقق الداخلي الا أن مجال ونطاق عمله محدد من طرف الإدارة، كما انه يتلقى تعليمات وأوامر يمتثل لها، فالتعارض بين استقلالية المدقق وتبعيته للإدارة واضح، إذ يصعب ضمان هذه الاستقلالية نظراً لان واجبه تقديم تقاريره إلى فرد او مسؤول في الشركة، وهو مسؤول إمامهم عن أعماله (لطفي،2004)؛ أي أن علاقة وظيفة التدقيق الداخلي بالشركة و ارتباطها بأعلى مستويات الإدارة يجعل من تحقيق الاستقلالية التامة او كاملة أمراً صعباً إذ لم يكن مستحيلاً، لكن يجب إن يتمتع المدقق بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية حتى يستطيع القيام بتأدية المهام الحساسة الملقاة على عاتقه من خلال ربطها أعلى مستوى إداري في الشركة.

كما تم تقسيم الاستقلالية إلى قسمين هما استقلالية الواقع واستقلالية المظهر، حيث تكون استقلالية الواقع في محافظة المدقق على موقف غير متحيز في جميع القوائم التي يقوم بتدقيقها، في حين أن استقلالية المظهر تأتي نتيجة لتفسيرات الآخرين لهذه الاستقلالية. (Elder , and Beasley,

(Arens, 2014 لذا تتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن باقي الأنشطة التنفيذية داخل الشركة، التي يتم تدقيقها وكذلك يجب أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية، الأمر الذي يعزز موضوعية ونزاهة مهنة التدقيق الداخلي، مما يتطلب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، ويكون الاتصال مباشرة مع هذا المستوى. (نسمان،2009)

2-1-8-2 شروط الاستقلالية

يوجد هناك شروط يجب أن تتوفر بالمدقق الداخلي من أجل التمتع بالاستقلالية ومن هذه الشروط ما يلي:(مخلوف، 2007، ص82)

1- رفع المكانة التنظيمية للمدقق الداخلي بأن يتبع الإدارة العليا، وأن يتحرر من أية رقابة إشرافية، أو من أي تأثير من الإدارة في أي مجال يخضع لتدقيق.

2- أن يحظى المدقق الداخلي بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات، ويتضمن ذلك وضع دستور بوظيفة التدقيق الداخلي الذي يتضمن تحديدًا واضحاً ورسمياً لأهداف وظيفة التدقيق الداخلي وسلطاته ومسؤولياته والوضع التنظيمي للمدقق الداخلي، ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية.

3 - أن يكون تعيين رئيس إدارة التدقيق الداخلي وعزله من اختصاص مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق او المدير العام لشركة، ويرى الباحث هنا إن تكون الصلاحيات التعيين او الغزل بيد لجنة التدقيق او مجلس الإدارة أفضل من المدير العام وذلك من اجل توسيع نطاق عمل المدقق الداخلي.

4-أن يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلال الذهني، وأن يكون قادراً على صنع الأحكام وإبداء الرأي دون تحيز.

5- أن يتحرر المدققين الداخليين من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على نطاق عملهم و الأحكام التي يتم إصدارها في تقرير التدقيق.

2-1-8-3 موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي:

إن حجم الشركة وطبيعة نشاطها، ووجهة نظر الإدارة العليا بالنسبة لأهمية التدقيق الداخلي، تلعب دوراً مهما في تحديد موقع وحدة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي، الأمر الذي يجعل موقعها يختلف من شركة إلى أخرى. وفي هذا الصدد فقد أشار (Hyatt, and Prawitt ،2001)إلى أن موقع وحدة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي يتراوح عادة بين تبعيتها إلى مجلس الإدارة او للجنة التدقيق او للمدير العام ، وبناء على هذه المواقع المختلفة لتبعية التدقيق الداخلي، نجد أن دوره في تحقيق الشفافية المالية يتباين بسبب ما قد يتعرض له المدقق من ضغوطات في الاستقلالية وبسبب القيود التي ستفرض على نطاق عمله وتقاريره، فعندما يكون المدقق تابعاً إلى المدير العام يجعل تركيز المدقق على ما هو دون الإدارة العامة للشركة لأنه سيوجه تقاريره للمدير العام، في مثل هذه الحالة لا يستطيع المدقق التقرير عما يؤثر على الشفافية المالية بسبب سياسات المدير العام،ويؤخذ عليها أيضاً أن بعض المدراء العاملين لا يعطون في العادة قدراً كافياً من الاهتمام و الانتباه لتقارير التدقيق الداخلي، (الوردات، 2006)، أما في الحالة الثانية أي عندما يكون المدقق الداخلي تابعاً إلى مجلس الإدارة فإنه قد يتغير نطاق عمله ومحتويات التقارير، وذلك بسبب قدرة المدقق الداخلي في التركيز على كل ما هو دون مجلس الإدارة، أما في الحالة الثالثة وهي أن يكون المدقق الداخلي تابعاً للجنة التدقيق ويعتبر الأفضل بسبب تحرر المدقق من ضغوطات الإدارة ومجلس الإدارة (الذنيبات، 2008) بالإضافة إلى إمكانية عقد اجتماعات مع لجنة التدقيق بطريقة أسهل مما هو الحال مع مجلس الإدارة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن للمدقق الخارجي أن يقوم بعملية التدقيق الداخلي بالرغم من ايجابيات هذه الطريقة كون المدقق الخارجي للشركة يكون على دراية كافية بطريقة سير العمل داخل الشركة، لكن قد يؤثر ذلك على استقلالية المدقق الخارجي، ويمكن التغلب عليها بالاستعانة بمكتبين للتدقيق الأول يجرى التدقيق الداخلي والثاني يجري التدقيق الخارجي.

2-1-9 النهوض بواقع مهنة التدقيق الداخلي

بعد أن أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي اليوم إحدى أهم الدعائم الأساسية للإدارة العليا في أية منشأة وفي ظل المشاكل والصعوبات التي قد تتعرض لها وضعف أداء ممارسيها التي من ضمنها على سبيل المثال ضعف دور المؤسسات المنظمة لمهنة التدقيق، وقلة الدورات التدريبية والتطويرية الخاصة بالتدقيق وضعف مواكبة أصحاب المهنة للتطورات في الدول المتطورة في هذا المجال، ووجود أشخاص مزاولين لمهنة التدقيق من غير ذوي الاختصاصات المحاسبية، ووجود فجوة بين الواقع الاكاديمي والعملي في مجال المهنة ،وعدم إدراك المجتمع بشكل عام لأهمية المحاسبة والتدقيق بما يتناسب مع ما تلاقيه المهن الأخرى، وضعف في مستوى كفاءة مزاولي المهنة وانتشار الفساد الإداري والمالي بين مزاولي هذه المهنة، ولا بد هنا من الارتقاء بهذه المهنة، ومحاولة الحد من هذه المشاكل من خلال مواكبة أية تطورات قد تسهم في الارتقاء بمهنة التدقيق الداخلي أو أية مستجدات قد تطرأ على البيئة المحيطة بنطاق تطبيق هذه المهنة ،سواء في التطور التكنولوجي أو في إدارة المخاطر أو غيرها.

لذلك يمكن التغلب على هذه المشاكل من خلال المؤسسات الحكومية او الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الداخلي، وفي إطار هذا السياق يرى الباحث أن النهوض بمهنة التدقيق الداخلي مرهون أساساً بوجود معايير او تعليمات خاصة موضوعة من قبل الجهات المختصة الرسمية أو المهنية المنظمة لها لضمان فعالية التدقيق الداخلي للقيام بمهامه والاعتماد عليها من قبل المدققين

الداخلين أثناء قيامهم بمهام التدقيق الموكلة إليهم. وهذا ما قام به معهد المدققين الداخليين (IIA) عندما اصدر معايير خاصة بالتدقيق الداخلي عام 1978م، وأجرى عليها تعديلات مستمرة خاصة لمواكبة التطورات، حيث قام المعهد بتعديل هذه المعايير في كانون أول 2003م، وأصبحت موضع التنفيذ في الأول من كانون الثاني لعام 2004م.(السلامي،2005) وبعد ذلك قام المجلس بإجراء مراجعة لهذه المعايير مرة أخرى وذلك خلال الفترة من فبراير إلى مايو 2010 وأصبحت التعديلات سارية المفعول اعتبارا من 1 يناير 2011م. (IIA,2011).

وهذه التعديلات المتتالية على معايير التدقيق الداخلي تدل على الاهتمام المستمر من قبل هذا المعهد من أجل النهوض بمهنة التدقيق الداخلي، وذلك لأهميتها البالغة في التحقق من صحة الإجراءات والعمليات قبل تنفيذها وأثناء وبعد التنفيذ، وأن ما يفصح عنه من معلومات كانت مطابقة للواقع الفعلي والذي بعكسه تتعرض الشركة لمشاكل جمة قد تهدد استمراريتها وقد يكون بعضها قانونياً جزائياً.

وعربياً فقد تم تأسيس جمعية المدققين الداخليين الإماراتية في عام 1995 باعتبارها هيئة غير ربحية، وفي عام 2006 نالت هذه الجمعية على موافقة الجهات الرسمية لتتحول بذلك إلى المقر الرسمي لجمعية المدققين الداخليين (IIA) في دولة الإمارات، وتهدف هذه الجمعية إلى المشاركة والتعزيز في زيادة الوعي حول مهنة التدقيق الداخلي في الإمارات، وتقديم المساعدة والمشورة للمؤسسات والشركات والجهات الأخرى بكل ما له صلة في تطوير أقسام التدقيق الداخلي والتشجيع على التبادل الحر للمعرفة والمعلومات والمهارات ضمن قطاع الأعمال بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية. (IIA UAE,2014)

كما تم إنشاء الجمعية السعودية للمدققين الداخليين (IIA KSA) بموجب قرار مجلس الوزراء السعودي عام 2011، والتي تهدف إلى النهوض بمهنة التدقيق الداخلي في السعودية وتعزيزها في

جزء من الشبكة الدولية التي تمثل المدققين الداخليين في جميع أنحاء العالم، حيث تقوم هذه الجمعية بتقديم الدعم بتوفير الإرشادات المهنية وبرامج التدريب المهني والتعليم المستمر وعقد المؤتمرات، وغيرها من الأمور التي تهم التدقيق الداخلي .(*IIA KSA*, 2014)

أما في المملكة الأردنية الهاشمية اقتصر دور الرسمي على ما ورد في قانون البنوك المادة 33 لسنة 2000 حيث طالبت هذه المادة بالسماح لمدير التدقيق الداخلي في البنوك لحضور اجتماعات لجنة التدقيق، والمادة 32 من نفس القانون التي نصت على أن من مهام لجنة التدقيق دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقرير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها، إضافة إلى المادة 15 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، فقد أشارت هذه المادة إلى أن من مهام لجنة التدقيق تقديم التوصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي، وقد ورد أيضاً في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان (2008) الصادر عن هيئة الأوراق المالية أن من مهام لجنة التدقيق ما يلي:

1- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

2- الاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

3- الاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأيه مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

4- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

إضافة إلى ذلك فإن من صلاحيات لجنة التدقيق ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

كما أنه لا توجد في الأردن جمعية للمدققين الداخليين كما الحال في الإمارات والسعودية حسب علم الباحث، واقتصر الأمر على وجود جمعية للمحاسبين القانونيين التي قامت بتنظيم المحاسبة القانونية للارتقاء بمهنة التدقيق الخارجي وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، حيث قام الباحث بإجراء زيارة إلى موقعها وتوصل من خلال هذه الزيارة إن الجمعية تهتم بالمدقق الخارجي دون المدقق الداخلي حيث تلزم المدقق الخارجي بالحصول على شهادة مزاولة المهنة، إضافة إلى أنها توفر لهم دورات متخصصة في التدقيق الخارجي او الدورات التي تتعلق بالمحاسبة بشكل عام، أما بالنسبة إلى المدقق الداخلي لم يكن لها أي دور يذكر.

وبذلك لابد من النهوض بمهنة التدقيق الداخلي من خلال زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي في الشركات او الدوائر الحكومية وذلك بتأهيل مدققي المستقبل بإدخال هذه المواضيع في سياق التدريس في الجامعات إضافة إلى تشجيع دور الجمعيات المهنية في إصدار قوانين او تعليمات تنظيميه لها، وتقديم دورات عن التدقيق الداخلي من قبل أشخاص مؤهلين وممارسين لهذه المهنة، وهذا ما تطرق له (الدلاهمة،2006) بوضع توصيات تساهم في النهوض بواقع مهنة المحاسبة والتدقيق ومنها التركيز على النوعية في تعليم المحاسبة في الجامعات السعودية والعربية، وتخصيص فصل دراسي للتدريب في مكاتب المحاسبة والمؤسسات المختلفة، فضلا عن ضرورة الاهتمام الجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق بالمملكة العربية السعودية بدراسة المشكلات التي تواجه المهنة والعمل على حلها.

2-1-10 معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها

تمثل معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المبادئ الأساسية لمهنة تدقيق الحسابات الداخلية والتي يجب على المدققين الداخليين الالتزام بها ومراعاتها عند المباشره بمهام التدقيق في المنشأة التي يعملون فيها، وتهدف إلى تحديد أساسيات ممارسة مهنة التدقيق الداخلي مهما اختلفت

طبيعة العمل الذي تتولاه المنشأة، ويمكن اعتبارها بمثابة مقياس مستوى وجودة الأداء المهني للمدقق الداخلي.

وتصدر معايير التدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) وتم الاعتراف بها دولياً، حيث ظهرت نتيجة تنوع وتعدد البيئات والشركات التي تمارس من خلالها أنشطة التدقيق الداخلي، والتي تؤدي بالموارد الداخلية و أخرى خارجية، كما تشمل أنشطة التدقيق الداخلي المراجعة والتحقق بالإضافة للاستشارات التي تقدمها لمجالس الإدارة وللجان التدقيق والتي يجب أن يتم التوافق والتطابق معها. (عبد الجبار، 2012، ص68)

و تقسم معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد (IIA) إلى ما يلي(,2013, بودريقة):

أولا: المعايير الصفات:

وهي التي تحدد الخصائص التي يجب توفرها في الهياكل والأفراد الذين يمارسون التدقيق الداخلي وقد تم عرض هذه المعايير على شكل الجدول رقم (1):

جدول معايير الصفات رقم(1)

المعيار	المحتوى
المعيار 1000 أهداف ومسؤوليات وصلاحيات التدقيق الداخلي.	"يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي بما يتماشى مع تعريف التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاقيات والمعايير، ويجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق بمراجعة دورية لميثاق التدقيق الداخلي وعرضه على الإدارة والمجلس للموافقة عليه".

المعيار 1100 الاستقلالية والموضوعية.	"يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية".
المعيار 1200 الكفاية أو المهارة والعناية المهنية اللازمة.	"يجب انجاز مهام التدقيق الداخلي بمهارة وتوخي العناية المهنية اللازمة".
المعيار 1300 برنامج ضمان و تحسين الجودة.	"يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يعد ويحافظ على برنامج ضمان وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي".

ثانياً: معايير الأداء:

وهي المعايير التي تتناول طبيعة التدقيق الداخلي وتحدد معايير الجودة لقياس أداء الخدمة المقدمة وتم عرضها في الجدول رقم(2).

جدول معايير الأداء رقم (2)

المعيار	**المحتوى**
المعيار 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي.	"يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق إن يدير التدقيق بفعالية من اجل ضمان إضافة قيمة للمنشأة ".
المعيار 2100 طبيعة العمل.	"يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والإسهام في تحسين كل من مسار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وذلك بإتباع طريقة نظاميه ومنهجية".

المعيار 2200 تخطيط المهام التدقيقية.	"يجب على المدققين الداخليين أن يعدّوا مخططا موثقاً لكل مهمة تدقيق، ويتضمن المخطط أهداف ونطاق التدقيق والمجال الزمني والموارد المخصصة للمهمة".
المعيار 2300 تنفيذ المهمة.	"يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة".
المعيار 2400 تبليغ النتائج.	"يجب على المدققين أن يبلغوا نتائج المهمات".
المعيار 2500 متابعة سير العمل.	"يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يعد ويضع ويقوم بتحسين نظام متابعة النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة ".
المعيار 2600 قبول الإدارة للمخاطر.	"عندما يخلص الرئيس التنفيذي للتدقيق أن الإدارة قد قبلت بمستوى مرتفع للمخاطر غير المقبول بالنسبة للمنشأة فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يناقش الأمر مع الإداره ، و إذا ارتأى الرئيس التنفيذي للتدقيق أن الإشكال لم يحل فإنه يجب عليه إبلاغ المجلس بذلك".

ثالثاً: المعايير التطبيقية:

تقع هذه المعايير ضمن النوعين السابقين من المعايير كي تميز بين نشاط التدقيق الداخلي من حيث كونه نشاطاً توكيدياً(Assurance) ويرمز لها بالرمز(A) أم نشاطاً استشارياً (Consulting) ويرمز لها بالرمز (C).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخدمات المقدمة من قبل التدقيق الداخلي التي تطرق له معهد المدققين الداخليين تشمل ما يلي (بودريقة،2013،ص4):

1- خدمات التطمين أو التوكيد(Assuranrance):

والتي تشمل تقييماً موضوعيا للأدلة من طرف المدقق الداخلي وذلك لتقييم رأي مستقل أو استنتاجات بشأن كيان أو عملية أو وظيفة أو مسار أو نظام أو غيره من الموضوعات، يتم تحديد طبيعة ونطاق مهمة التوكيد من قبل المدقق الداخلي، وتتضمن خدمة التوكيد او التطمين ثلاثة أطراف متداخلة وهم:

- الشخص أو المجموعة التي تكون على علاقة مباشرة بالكيان أو بالعملية أو بالوظيفة أو بالمسار او غيرها من الموضوعات(مالك المسار).
- الشخص أو المجموعة التي تقوم بإجراء هذا التقييم(المدقق الداخلي).
- الشخص أو المجموعة التي تستخدم هذا التقييم.

2- الخدمات الاستشارية (Consulting):

وهي خدمات إرشادية تنفذ بصفة عامة بناءً على طلب محدد من عميل المهمة، وتخضع طبيعة ونطاق المهمات الاستشارية للاتفاق مع عميل المهمة، ويتضمن الخدمات الاستشارية بصفة عامة طرفين هما:

- الشخص او المجموعة التي تقدم المشورة (أي المدقق الداخلي).
- الشخص او المجموعة التي تبحث عن المشورة وتتلقاها (العميل).

من خلال دراسة الإطار النظري نستنتج أن التدقيق الداخلي مشابه بدرجة كبيره للتدقيق الخارجي فهو يحتاج إلى صلاحيات واستقلالية وموظفين ذوي كفاءة عالية، وأن لكل منهم معايير صادرة عن الهيئات المنظمة لكل منهم، إضافة إلى أن التدقيق الداخلي في رأي الباحث مر في مراحل تطورية مختلفة مشابهة نوعا ما لما مر به التدقيق الخارجي حيث بدأ هذا التطور بفحص الدفاتر والسجلات والقيود اليومية ثم تقديم الاستشارة إلى الإدارة وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على استمرارية الشركة، وبعد ذلك التوصل إلى تدقيق العمليات الالكترونية التي تستخدمها المنشأه وإنشاء برامج خاصة تساعد المدقق للقيام بمهامه في التدقيق على أعمال المنشأة، وبذلك نلاحظ أن التدقيق الداخلي في تطور مستمر وخاصة في الأساليب التي ينفذ بها، الأمر الذي يزيد من التعقيدات التي تتسم به العمليات الإدارية والمالية داخل هذه الشركات وحاجتها إلى كوادر متخصصة، إضافة إلى أن انتشار استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في الوقت الحالي أدى إلى ظهور مخاطر جديدة تتعلق باستخدامها، منها إمكانية الوصول إلى المعلومات الالكترونية بسهولة والتعديل عليها أو سرقتها أو عدم معرفة كوادر قسم التدقيق الداخلي بأساليب التدقيق على هذه المعلومات، وعدم الاهتمام من قبل الشركات أو الموظفين أنفسهم في التدقيق وبتطوير قدراتهم وكفاءتهم في محاولة لمواكبة التطورات الحاصلة في أساليب التدقيق الحديثة، مما يساعدهم على اكتشاف مواطن الغش والاحتيال الحديثة والمرتبطة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة، لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على فعالية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية ممثلة بالشركات الصناعية المساهمة العامة لمعرفة قدرة كوادر قسم التدقيق الداخلي على القيام بمهامه ومدى مواكبة هذه الشركات لتطور في التدقيق الداخلي.

2-2 الدراسات السابقة:

2-2-1 الدراسات باللغة العربية

1- دراسة (العفيفي، 2007) بعنوان " **معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها.** "

هدفت الدراسة إلى البحث في معوقات عمل وحدات التدقيق الداخلية في المؤسسات الحكومية بقطاع غزة والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود عدد من المعوقات التي تحد من فاعلية عمل وحدات التدقيق الداخلي وكان من أهمها غياب القوانين التي تنظم العمل الرقابي إضافة إلى توجهات وسلوكيات الإدارة العليا، وعدم توفر الخبرة والكفاءة لدى المدققين الداخليين. وأوصت الدراسة بضرورة أن يتم إصدار قوانين تبين المهام المنوطة بالتدقيق الداخلي بما يفرض وجودها ويقلل من المعوقات التي تواجهها إضافة إلى دعم استقلاليته وتدعيم دوره في المؤسسات الحكومية وزيادة خبرات العاملين في مجال الرقابة.

2- دراسة الحسبان (2007) بعنوان" **مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية**"

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مواكبة الشركات المساهمة العامة الأردنية لمتطلبات أدوات تكنولوجيا المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية فيها، ومن النتائج التي توصل الباحث إليها ما يلي:

1- يوجد هناك شركات مساهمة عامة لا يوجد لديها دوائر تدقيق داخلي او مدققون داخليون.

2- هناك تأثير لبيئة تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

3- تراعي الشركة أهداف العمليات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات بالإضافة للأهداف الإستراتيجية للشركة عند القيام بعملية تقييم المخاطر في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

وأوصت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات منها ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإنشاء إدارة خاصة بالتدقيق الداخلي حتى تستطيع مواكبة متطلبات بيئة تكنولوجيا المعلومات، وتعيين مدققين داخليين ذوي كفاءة ودراية بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى ضرورة إجراء عملية تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات من فترة لأخرى، والاهتمام بتأثير تلك المخاطر على نظام الرقابة الداخلية وضرورة توقعها قبل حدوثها وإيجاد الحلول المناسبة لها في حال وقوعها.

3- دراسة (الذنيبات ،2008) بعنوان "**مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية**"

وهدفت الدراسة إلى التحقق من مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق الشفافية المالية من خلال موقعه في الهيكل التنظيمي، في حالة ربط التدقيق الداخلي مع مجلس الإدارة أو ربطها مع لجنة التدقيق أو الحصول على الخدمة التدقيق من مصدر خارجي (نفس المدقق الخارجي الذي تتعامل معه أو مصدر خارجي آخر).

وقد شملت الدراسة المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك تباين في رأي المدققين، ففي الوقت الذي يبين المدققون الداخليون عدم وجود تأثير للهيكل التنظيمي لوحدة التدقيق على الشفافية، وأكد المدققون الخارجيون أهمية ذلك، في حين كان أفضل تأثير على الشفافية هو استخدام مصدر خارجي للقيام بعملية التدقيق.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة الاستفادة من خبرة المدققين الخارجيين في عملية التدقيق الداخلي.

4- دراسة (الرحاحلة والرواحي.2008) بعنوان " **المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عُمان**"

وهدفت الدراسة إلى تحديد أهم المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي الحكومي، ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عُمان، وتحديد أثر طبيعة نشاط كل وزارة وحجم موازنتها وعدد وحداتها الإدارية المركزية والميدانية وعدد العاملين فيها وعدد المدققين في وحدة التدقيق الداخلي على توفر المقومات.

وتوصلت الدراسة إلى توفر المقومات الأساسية في وحدات التدقيق الداخلي في وزارات الخدمة المدنية بدرجة مرتفعة، وتختلف درجة توفرها من مقوم لآخر، وأن كل من مواصفات التقارير والخطة التنظيمية للوزارة ووحدة التدقيق الداخلي والإدارة والإشراف، ودعم الإدارة العليا، وتخطيط العمل الرقابي، وقواعد ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وتطبيقها، وأساليب التدقيق الداخلي والبيئة التشريعية والرقابية، ونظام مالي محاسبي مناسب لطبيعة العمل والبيئة الرقابية متوفرة في وحدات التدقيق الداخلي في وزارات الخدمة المدنية بدرجة مرتفعة، أما مقومات استقلالية الوحدة، والمدقق، ومعرفة التشريعات المتعلقة في الرقابة الخارجية، والطاقم الرقابي المناسب، والتنسيق الداخلي والخارجي، والأدلة الرقابية فتتوفر بدرجة متوسطة، وان مقوم الحوافز متوفر بدرجة ضعيفة.

5- دراسة (العاني والغزاوي.2009) بعنوان " **التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة**".

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير التدقيق الداخلي في قيمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومعرفة مدى تطور التدقيق الداخلي نتيجة لظهور حوكمة الشركات والدور الذي يلعبه في خلق قيمة إضافية للشركة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يقوم بإضافة قيمة للشركة من خلال الوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها في إطار حوكمة الشركات، وأن هناك لجان تعتبر داعمة لسلامة تطبيق حوكمة الشركات منها لجنة التدقيق التي تقوم بتوفير الاستقلالية لكل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، كما أنها توصلت إلى وجود قصور من قبل المدققين الداخليين في الاطلاع على المعايير الدولية سواء التي تخص التدقيق او المحاسبية واكتفاؤهم بالمعايير المحلية.

6- دراسة (النونو ،2009) بعنوان"**مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**"

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ،ومعرفة أهم المعوقات التي تحول دون تطبيقها وتحديد ما إذا كان الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي يرتبط بمجموعة من المتغيرات وهي:(المؤهل العلمي، التخصص المهني،المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادات مهنيه).

وقد شملت الدراسة جميع المدققين ومدراء الفروع العاملين في البنوك الإسلامية وكذلك المفتشين العاملين في سلطة النقد الفلسطينية.

و توصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوت في تطبيق معايير الأداء التي كانت تتراوح ما بين الجيدة والمتوسطة، وأن هناك معوقات تعيق تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الجانب القانوني والإداري. ووضعت الدراسة توصيات كان أهمها العمل على إيجاد إلزام قانوني يلزم البنوك الإسلامية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وجهة تشرف على ذلك، وضرورة قيام البنوك بتدعيم أركان ومقومات الاستقلالية للمدقق الداخلي.

7- دراسة (رضوان،2012) بعنوان " **اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة**".

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، وتوصلت إلى وجود دلالة ايجابية بين تطبيق معايير الأداء من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية وبين إدارة المخاطر المصرفية، وتوصلت أيضاً إلى وجود دلالة ايجابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

كما قامت الدراسة بإدراج بعض التوصيات كان أهمها ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي حتى تستطيع تطوير هذه الوظيفة، إضافة إلى ضرورة اهتمام التشريعات بهده المهنة من ناحية استقلالية أقسامها ومؤهلات العاملين فيها.

8- دراسة (سويدان وأبو رزيق ،2013) بعنوان " **مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية**"

وهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام المدققين الداخليين العاملين في الشركات الكهرباء الأردنية بمعايير التدقيق الداخلية الدولية، والمعوقات التي تحول دون ذلك.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة إلى أن المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية يلتزمون بمعايير التدقيق الداخلية الدولية بدرجة مرتفعه بشكل عام، على الرغم من عدم وجود اهتمام كاف ببعض المعايير وهي المعيار الذي يتعلق بالكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة، والمعيار الذي يتعلق ببرنامج تحسين وضبط جودة عمل التدقيق الداخلي، إضافةً إلى وجود بعض المعوقات التي تعود إلى متغيرات الحوافز المادية ، والشهادات المهنية ، ومدى معرفة المدقق الداخلي بهده المعايير، وقلة لدورات والبرامج التدريبية.

كما أوصت الدراسة بضرورة قيام إدارت الشركات المبحوثة بزيادة الحوافز المادية لكادر التدقيق الداخلي من اجل استقطاب الكفاءات، وإيجاد طرف خارجي مؤهل ومستقل يقوم بتقييم نشاط التدقيق الداخلي بشكل دوري.

9- دراسة العرود، والختاتنه، والشرفاء،(2011)،" **تأثير تطبيق مدقق الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الأردن**".

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيق مدققي الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الأردن، حيث توصلت الدراسة إلى أن استخدام المدققين لأساليب تكنولوجيا المعلومات وإتمام عملية التدقيق جاءت متوسطة، كما ويوجد تأثير لتطبيق أساليب تكنولوجيا المعلومات مجتمعه على إتمام عملية تدقيق الحسابات، وأوصت الدراسة على ضرورة تطوير الآليات والوسائل الالكترونية والحرص على استخدام برامج حاسوبيه متطورة في عملية التدقيق لما لها من تأثير ايجابي على سرعة إجراء عملية التدقيق.

2-2-2 الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Ahlawat and Lowe ، 2004) بعنوان " An Examination of Internal Auditor Objectivity: In-house versus outsourcing Internal Auditing"

قام الباحثان بدراسة آراء المدققين سواء كانوا خارجيين أو داخليين وذلك من أجل بيان استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي في الشركات التي تحتوي في نظامها على قسم التدقيق داخلي في الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال هذه الدراسة تبين أن هناك نسبة كبيرة من جهات التدقيق الخارجية ترى بأن المدقق الداخلي ليس لديه قدر كافٍ من الموضوعية والاستقلالية، بينما ترى جهات التدقيق

الداخلية عكس ذلك حيث أن المدقق الداخلي لديه قدر مناسب من الموضوعية والاستقلالية. بالإضافة إلى ذلك تبين من الدراسة أن الجهات الخارجية ترى وجود مدقق خارجي في الشركات أفضل من عدم وجوده.

2- دراسة (Fadzil ،Haron, and Jantan .2005) بعنوان " Internal auditing practices and internal control system"

وهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى التزام الشركات الماليزية المدرجة في السوق المالي الماليزي بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الدولية (Institute of Internal Auditors: IIA). ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثون أن كفاءة نظام الرقابة الداخلية يتأثر بشكل ملحوظ في مهنية وموضوعية أقسام التدقيق الداخلية في الشركات الماليزية المدرجة في السوق المالي الماليزي، كما توصلوا إلى أن تقييم المخاطر الخاصة بنظام الرقابة الداخلية تتأثر في عملية إدارة قسم التدقيق الداخلي وأداء عمل التدقيق وخطة التدقيق والتقرير عن عمل التدقيق الداخلي.

3- دراسة (Stewaet and kent 2006) بعنوان " The Use Of Internal audit By Australian Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع مدى استخدام الشركات الاسترالية المدرجة في البورصات للتدقيق الداخلي بشكل طوعي، والتعرف على العوامل التي دعتها للقيام بإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي، حيث توصلت الدراسة إلى أن ثلث الشركات الاسترالية قامت باستخدام التدقيق الداخلي كوظيفة وفقاً لمفهوم معهد المدققين الداخليين(IIA) وأن العامل الأساسي في ذلك هو حجم الشركة. واستنتج أيضاً أن هناك علاقة قوية بين التدقيق الداخلي وكلاً من نظام الرقابة الداخلية والقدرة على إدارة

المخاطر وعلى العكس من ذلك فان العلاقة بين التدقيق الداخلي و حوكمة الشركة كانت غير قوية.

وأوصت الدراسة بضرورة تدعيم التدقيق الداخلي بموظفين على قدر من المهنية والكفاءة.

4- دراسة (Theofanis , k and George, D. and Nikolaos, G .2011) بعنوان "Evaluation of the Effectiveness of Internal Audit in Greek Hotel Business"

وهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى الاهتمام الكبير في موضوع التدقيق الداخلي ومساهمته في ضبط إدارة الأعمال الاقتصادية التجارية، حيث جاءت هذه الدارسة لتختبر دور التدقيق الداخلي في نجاح الأعمال التجارية وذلك من خلال دراسة الإطار النظري لها، وتقديم أدلة تجريبية بين مكونات النظام الداخلي وأداء التدقيق الداخلي في قطاع الفنادق في اليونان. وتوصلت الدراسة إلى أن مكونات نظام التدقيق الداخلي أمراً حيويا في فعالية التدقيق الداخلي التي بدورها تؤدي إلى استمرارية ونجاح الأعمال التجارية.

5- دراسة (Coram, Ferguson, Moroney, 2008) بعنوان: Internal Audit Alternative Internal audit structures ,and the level of misappropriation of asset fraud.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة قدرة التدقيق الداخلي على مواجهة واكتشاف عمليات اختلاس الأصول والحد منها من خلال دراسة استطلاعية حول اكتشاف أكثر من 491 حالة احتيال في منظمات القطاع العام باستراليا ونيوزلندا، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي كوظيفة تضيف قيمة للمنظمة من خلال تحسين الرقابة ورصد البيئة الداخلية، والكشف والتقرير عن الاحتيالات والغش، وان وجود وظيفة قسم التدقيق أفضل من الاستعانة بمصادر خارجية.

2-2-3 ما تمتاز به هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات أنها تحاول دراسة التدقيق الداخلي بالواقع الموجود عليه، من خلال التعرف على الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي ومدى قيامه بالمهام المطلوبة منه، ودراسة قدرة المدقق الداخلي على استخدام تكنولوجيا المعلومات ودور لجنة التدقيق في متابعة أعمال التدقيق الداخلي، ومعرفة المُعيقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي بالإضافة إلى مقدرة المدقق الداخلي على اكتشاف حالات الغش والفساد المالي والصلاحيات التي يتمتع بها، كما اختصت هذه الدراسة بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي، حيث استخدم الباحث أسلوب المقابلة إضافة إلى الاستبانة للحصول على المعلومات حول الشركات وهذا ما تميزت به الدراسة عن غيرها من الدراسات.

الفصل الثالث

3-1 منهجية الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة وعينته

3-3 مصادر جمع البيانات والمعلومات

3-4 أداة الدراسة

3-5 صدق الأداة وثباتها

3-6 الأساليب الإحصائية

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية حيث اتبع فيها الباحث المنهج الوصفي وذلك لبيان واقع مهنة التدقيق الداخلي ومدى فاعليتها، والمنهج التحليلي لبيان المعوقات التي تواجه مهنة الدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

3-2 مجتمع الدراسة وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من أقسام التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها(75) شركة حيث تم الحصول على قائمة بأسمائها من هيئة الأوراق المالية، وقد تم اختيار الشركات الصناعية المساهمة العامة وذلك لان هذا النوع من الشركات يلعب دوراً حيوياً وهاماً في اقتصاد دول العالم بما في ذلك الدول العربية التي من ضمنها الأردن، حيث يتم الحكم على تطور الدولة من خلال تقدمها في مجال الصناعات.

وقد قام الباحث باختيار عينه عشوائية من هذه الشركات والبالغ عددها (35) شركة أي ما نسبته 46.6% تقريبا من مجتمع الدراسة والحصول على معلومات منها باستخدام الاستبيان و بإجراء المقابلات مع مدراء قسم التدقيق او المدير المالي فيها، فقد تم توزيع (35) استبانه واسترجع منها 27 استبانه صالحه وإجراء مقابلات مع ثلاثة منها. حيث قام الباحث بالاتصال مع الشركات المختارة هاتفياً لتحديد موعد، ولدى سؤالهم عن وجود قسم تدقيق داخلي في شركاتهم

فتبين أن (24) شركة لديهم تدقيق داخلي، أما الأحد عشر شركة الأخرى ليس لديها أقسام للتدقيق الداخلي، والسبب في ذلك إما أن المدير المالي يقوم بمهام التدقيق الداخلي أو تلجأ الشركة إلى مدقق خارجي للقيام بأعمال التدقيق الداخلي، ولذلك تم توزيع الاستبيان على المدير المالي كونه يقوم بالتدقيق الداخلي في الشركات التي لا يوجد بها تدقيق داخلي.

3-3 مصادر جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد على مصدرين لجمع المعلومات وهي المصادر الأولية و المصادر الثانوية على النحو التالي:

1- المصادر الأولية: تم الاعتماد على إجابات أفراد العينة باستخدام الاستبانة وبإجراء مقابلات مع ثلاثة من مدراء قسم التدقيق الداخلي في الشركات المأخوذة من مجتمع الدراسة المتمثل في شركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان الأردنية.

2- المصادر الثانوية: وهي المصادر المتمثلة في المراجع المتعلقة بمتغيرات الدراسة التي تم الحصول عليها من المكتبات من كتب ومجلات علمية ودوريات ورسائل الماجستير، إضافة إلى المعلومات المتوفرة على المواقع الالكترونية.

3-4 أداة الدراسة.

تم إعداد الاستبيان وفقاً لأهداف وأسئلة البحث وتتكون الاستبانة من جزئين هما:

1- الجزء الأول: ويتمثل في المتغيرات الديموغرافية.

2- الجزء الثاني يتمثل في أسئلة ومتغيرات الدراسة.

بحيث تعكس النتائج المنشودة عن واقع مهنة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية، حيث اعتمد الباحث في تطوير استبانة خماسية الاجابات بحسب مقياس ليكرت الخماسي.

3-5 صدق الأداة وثباتها:

1- قام الباحث بالتحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين والمتخصصين في مجال المحاسبة والإحصاء، للأخذ بآرائهم في إعداد المقياس.

2) تم اختبار الثبات(Reliability Test): والمتمثل في حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach- Alpha) بهدف التحقق من الاتساق الداخلي للمجالات التي تتضمنها الاستبانة كأداة للقياس.

3-6 الأساليب الإحصائية:

مقاييس الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف مجتمع البحث وعينتها وتحديد خصائصها، بالاعتماد على النسب المئويةوالتكرارات، وترتيب متغيرات البحث حسب أهميتها النسبية بالاعتماد على قيم الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية.

الإحصاء التحليلي: لغرض اختبار الفرضيات سيتم اعتماد تحليل T test.

الفصل الرابع

4 -1 النتائج

4 - 2 خصائص عينة الدراسة

4 - 3 اختبار اعتمادية أداة الدراسة

4 - 4 مخرجات الدراسة

4 - 5 اختبار فرضية الدراسة

4 - 6 المقابلات الشخصية

الفصل الرابع

عرض النتائج واختبار الفرضية الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مهنة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ولتحقيق ذلك تم توزيع 35استبانة على أفراد عينة الدراسة، وتم استرداد 32 بنسبة (91.4%)، وبعد التدقيق تم إهمال 5 استبانات؛ لعدم استكمال الإجابات في بعضها وعدم جديتها في بعضها الآخر، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات التي تم تحليلها 27 استبانه.

4-1 النتائج:

بعد تطبيق أداة الدراسة، جمعت استجابات أفراد عينة الدراسة، وحولت استجاباتهم إلى درجات، ثم وجدت التكرارات والنسب المئوية، وتم إجراء اختبار الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)، ثم تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، و تم اختبار ONE SAMPLE T test لواقع مهنة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

4-2 خصائص عينة الدراسة:

تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة على النحو التالي:

1- العمر، ويوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 25 سنة	0	%0
من 25 سنة إلى 34	13	% 48.14
من 35 سنة إلى 44 سنة	10	%37.05
من 45 سنة إلى 54 سنة	4	%14.81
55 سنة فما فوق	0	%0
المجموع	**27**	**%100.0**

يشير الجدول رقم (3) إلى أن الفئة العمرية : (من 25 سنة إلى 34) كانت الفئة الأكبر في الفئات العمرية لأفراد عينة الدراسة وبنسبة بلغت (48.14%)من مجموع أفراد عينة الدراسة، وذلك لأنه في هذه الفترة يكون المدقق قد أنهى دراسته الاكاديميه وحصل على دورات تؤهله ليكون مدقق في الشركات لذلك من النادر إيجاد مدقق متمرس في مهنة التدقيق يقل عمره عن 25. تبعها الفئة : (من 35 سنة إلى 44 سنة) حيث بلغت (37.05%)، أما الفئة العمرية: (من 45 سنة إلى 54 سنة) فكانت بنسبة أقل حيث بلغت(14.81%) في حين لم تحتوي عينة الدراسة على فئات عمرية أخرى.

2- الدرجة العلمية: ويوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة %
دبلوم	0	%0
بكالوريوس	20	%74.1
ماجستير	6	%22.2
دكتوراه	1	%3.7
المجموع	27	%100

يظهر الجدول رقم (4) أن أكثر أفراد العينة هم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس، وبنسبة بلغت (74.1%)، بينما بلغت نسبة حملة الماجستير (22.2%)، أما حملة الدكتوراه فكانت نسبتهم: (3.7%) من مجموع عينة الدراسة، سبب في قلة العاملين في مهنة التدقيق من حملة الدكتوراه او الماجستير هو أن فرصهم في الحصول على حوافز مادية في مجالات عمل أخرى أفضل من العمل في الشركات.

3- **الشهادات المهنية:** ويوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرار	النسبة %
CPA	2	%7.4
JCPA	2	%7.4
CMA	0	%0
لا شيء	3	%11.1
CIA	15	%55.6
أخرى	2	%7.4
دون إجابة	3	%11.1
المجموع	**27**	**%100**

يظهر الجدول رقم (5) أن أكبر نسبة في الشهادات المهنية كانت للمحاسبين الحاصلين على شهادة (CIA)، وبنسبة بلغت: (55.6%) وهي شهادة خاصة بالمدققين الداخليين وهذا دلاله جيده كون الشركات تهتم بتعيين الأفراد ذوي الدراية بالتدقيق الداخلي او أن الشركات توفر لهم مثل هذه

الدورات، أما شهادات (CPA، وJCPA، وشهادات أخرى) فبلغت نسبة حامليها (7.4% لكل منها) ، ومن الملاحظ أن (11.1%) من العينة غير حاصلين على شهادات مهنية من مجموع عينة الدراسة وهذا يدل على أن بعض الشركات لا تتبع نظام تعيين مناسب للمدققين او أنها لا توفر دورات لموظفيها.

4- التخصص الأكاديمي: ويوضح الجدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص الأكاديمي

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الأكاديمي

التخصص الأكاديمي	التكرار	النسبة %
محاسبة	24	%88.9
إدارة الأعمال	1	%3.7
علوم مالية ومصرفية	2	%7.4
غير ذلك اذكره من فضلك	0	%0
المجموع	27	%100

يظهر الجدول رقم (6) أن هناك تنوع في تخصصات عينة الدراسة، إلا أن أكثر أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة، وبنسبة بلغت: (88.9%) هذا شيء طبيعي أن تكون نسبة تخصص المحاسبة مرتفعه كون التدقيق احد فروع هذا التخصص، بينما بلغت نسبة تخصص إدارة الأعمال

(3.7%)، أما العلوم المالية والمصرفية فكانت نسبتهم(7.4%) من مجموع عينة الدراسة، ويعتبر ذلك مدلول ايجابي يساهم في الإجابة على أسئلة الاستبيان بمهنية وموضوعيه عالية.

5- عدد سنوات الخبرة: ويوضح الجدول رقم (7) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	6	%22.2
من 5 إلى 10 سنوات	14	%51.9
من 10 – أقل من 15 سنة	2	%7.4
من 15 – أقل من 20 سنة	3	%11.1
من 20 – أقل من 25 سنة	2	%7.4
25 سنة فأكثر	0	%0
المجموع	27	%100

يظهر الجدول رقم (7) أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة لا بأس بها حيث أن النسبة الأكبر لعدد سنوات الخبرة كانت لأفراد العينة من ذوي الخبرات (5-10سنوات) وبنسبة بلغت :

(51.9%)، تبعها ذوو الخبرة (أقل من 5 سنوات) وبنسبة بلغت : (22.2%) أما الخبرة (من 15 – أقل من 20 سنة)، فقد بلغت نسبتهم (11.1%)، أما الفئات (من 10 – أقل من 15 سنة)، و(من 20 – أقل من 25 سنة)، فبلغت مجموع نسبهم (7.4%) من مجموع عينة الدراسة لكل فئة من الفئتين، وبذلك فإن الغالبية منهم لديهم خبرة لا تقل عن 5 سنوات مما يؤهلهم للإجابة عن أسئلة الدراسة.

6- عدد الدورات التي حصل عليها في محور المحاسبة والتدقيق: ويوضح الجدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الدورات التي حصل عليها في محور المحاسبة والتدقيق.

جدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التي حصل عليها في محور المحاسبة والتدقيق

عدد الدورات التي حصل عليها في محور المحاسبة والتدقيق	التكرار	النسبة %
لاشيء	2	%7.4
من دورة واحده إلى 5 دورات	17	%63
من 6 دورات إلى 10 دورات	6	%22.2
أكثر من ذلك	2	%7.4
المجموع	27	%100

يظهر الجدول رقم (8) أن النسبة الأكبر لعدد الدورات كانت من دورة واحدة الى خمس دورات وبنسبة بلغت (63%)، تبعها ذوي الدورات (من 6 دورات إلى 10) وبنسبة بلغت (22.2%) أما

نسبة من حصل على (أكثر من 10دورات، ودون دورات)، فقد بلغت نسبتهم (7.4%)، من مجموع عينة الدراسة لكل فئة من الفئتين، وهذا يدل على أن المدققين قد حصلوا على دورات مناسبة في مجال التدقيق مما يساعدهم على القيام بمهامهم.

7- هل من ضمن الدورات التي حصلت عليها ما يخص التدقيق الالكتروني: ويوضح الجدول رقم (9)توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دورات التدقيق الالكتروني

جدول رقم (9)

توزيع عينة الدراسة حسب دورات التدقيق الالكتروني

دورات التدقيق الالكتروني	التكرار	النسبة %
نعم	7	%25.9
لا	20	%74.1
المجموع	27	%100

يظهر الجدول رقم (9) أن (25.9%) حصلوا على دورات تدقيق الكتروني، وهذه النسبة القليلة تدل على وجود ضعف لدى المدققين في مجال التدقيق الالكتروني وعدم الاهتمام من قبل الشركات بتوفير دورات في هذا المجال او أن الشركات لا تعتمد بشكل كبير على التطورات التكنولوجية في تعاملاتها وبذلك لا تحتاج إلى تطوير مهارات في هذا المجال او أنها تلجأ إلى الاستعانة بالأشخاص من ذوي الخبرات في هذا المجال.

8- هل يوجد لدى قسم التدقيق الذي تنتمي إليه خطة عمل يُسترشد بها في قسم التدقيق عند القيام بعملية التدقيق الداخلي: ويوضح الجدول رقم (10)توزيع أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (10)

توزيع عينة الدراسة حسب وجود خطة عمل في قسم التدقيق الداخلي

وجود خطة عمل في قسم التدقيق الداخلي	التكرار	النسبة %
نعم	24	%88.9
لا	3	%11.1
المجموع	27	%100

يظهر الجدول رقم (10) أن لدى (88.9%)من أفراد عينة الدراسة خطة عمل في قسم التدقيق الداخلي وهذه النسبة المرتفعة طبيعية كون وجود قسم التدقيق يرتبط به وجود خطة يسترشد بها وان نسبة 11.1% قد تعود إلى وجود شركات ليس لديها قسم تدقيق داخلي وان المدير المالي نفسه يقوم بعملية التدقيق او يعتمدون على التدقيق الخارجي للقيام بأعمال التدقيق الداخلي .

9- المستوى التنظيمي الذي تتبعه وحدة التدقيق الداخلي في الشركة: ويوضح الجدول رقم (11)توزيع أفراد عينة الدراسة

جدول رقم (11)

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التنظيمي الذي تتبعه وحدة التدقيق الداخلي في الشركة

المستوى التنظيمي الذي تتبعه وحدة التدقيق الداخلي في الشركة	التكرار	النسبة %
مجلس الإدارة	5	%18.52
المدير العام	3	%11.12
المدير المالي	4	%14.81
لجنة التدقيق	13	%48.15
مستوى تنظيمي آخر	2	%7.4
المجموع	27	%100

يظهر الجدول رقم(11) أن 48.15% من أقسام التدقيق الداخلي تتبع للجنة التدقيق كون التدقيق الداخلي من مهام لجنة التدقيق، وأن 18.52% تتبع لمجلس الإدارة، وأن 14.81% يتبع إلى المدير المالي، كما أن 11.12% يتبع إلى المدير العام، وأن 7.4% يتبع إلى مستوى تنظمي آخر، وتدل هذه النسب على وجود تنوع في تبعية التدقيق الداخلي إلى جهات مختلفة كان أكثرها يتبع للجنة التدقيق يليها مجلس الإدارة ثم المدير المالي والمدير العام، وبرأي الباحث فان سير عمل التدقيق الداخلي بأفضل صورة يكون بتبعية المدقق الداخلي للجنة التدقيق، وما يبرر هذا الرأي هو إمكانية منح المدقق أكبر قدر من الاستقلالية في أداء عمله.

4-3 اختبار اعتمادية أداة الدراسة:

لقد تم استخدام اختبار (كروبناخ ألفا Cronbach-Alpha) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ألفا=88.7% لكافة فقرات الاستبيان البالغة : (57) فقرة ، وهي نسبة جيدة وتشير إلى اعتمادية وصدقاً عالياً، كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%.

4-4 مخرجات الدراسة:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

إن المقياس المستخدم هو مقياس (ليكرت) الخماسي ، وتم ترميز إجابات عينة الدراسة بما يتفق مع ذلك المقياس ، فتم اعتماد الترميز التالي لمدى أهمية فقرات الاستبيان:

(5) للإجابة موافق بشدة.

(4) للإجابة موافق.

(3) للإجابة محايد.

(2) للإجابة غير موافق.

(1)) للإجابة غير موافق بشدة.

وتم اعتماد المعيار التالي لأغراض تحليل نتائج فقرات مقياس الدراسة.

1) - (1- 1.49) تقابل درجة : متدنية جداً من الأهمية.

2) - (1.5- 2.49) تقابل درجة : متدنية من الأهمية.

3) - (2.5- 3.49) تقابل درجة : متوسطة من الأهمية.

4) - (3.5 – 4.49) تقابل درجة : عالية من الأهمية.

5) (4.5 – 5) تقابل درجة : عالية جداً من الأهمية.

أولا: مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي و تأثيرها على قدرته للقيام بمهامه بفاعلية

يشير الجدول رقم (12) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بمدى الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي وتأثيرها على قدرته للقيام بمهامه بفاعلية:

الجدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة باستقلالية المدقق وقد تم ترتيبها تنازليا حسب درجة الأهمية

الرقم		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية	الرتبة
7	توجد ضوابط واضحة تمنع المدقق الداخلي من ممارسة أي أفعال تسيء للمهنة أو الشركة التي يعمل بها	0.781	4.074	عالية	1
2	يقوم المدقق الداخلي بالحفاظ على استقلاله من خلال استقلاله عن الأنشطة التنفيذية التي يقوم بالتدقيق عليها.	0.759	4.037	عالية	2
3	يقوم المدقق الداخلي بالكشف للمستوى المناسب فورا عن كل ما من شأنه تهديد استقلاليته.	1.027	3.852	عالية	3

6	يستطيع المدقق الداخلي إبداء رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق أهداف الشركة.	0.879	3.815	عالية	4
8	المدقق الداخلي قادر على إبداء رأيه بأعلى درجات الموضوعية في عمله.	0.962	3.815	عالية	5
1	يقوم المدقق الداخلي بالاتصال بمجلس الإدارة او لجنة التدقيق بسهولة.	1.130	3.741	عالية	6
4	يتم تعيين مدير او رئيس قسم التدقيق الداخلي من قبل مجلس الإدارة او لجنة التدقيق.	1.341	3.481	متوسطة	7
9	قيام أفراد من خارج دائرة التدقيق الداخلي بالتدخل في أعمال التدقيق الداخلي.	1.255	2.963	متوسطة	8
5	قيام المدقق الداخلي بالخضوع لتأثير مصالحه الشخصية أثناء القيام بعملية التدقيق.	1.047	2.407	منخفضة	9
المتوسط العام للمحور		1.020	3.576	**عالية**	

يشير الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور تتراوح بين 2.407 و 4.074 حيث كانت الفقرة رقم 7 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.074 والفقرة رقم 2 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.037 أما الفقرة رقم 3 فقد كانت في المرتبة الثالثة حيث بلغ المتوسط

الحسابي لها 3.852 ، وبذلك نلاحظ موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على وجود ضوابط واضحة تمنع المدقق الداخلي من ممارسة أعمال تسئ للمهنة او للشركة التي يعمل بها، وان هناك استقلالية للمدقق الداخلي عن الأنشطة التنفيذية إضافة إلى وجود مستويات إدارية عليا تهتم باستقلالية المدقق وذلك من خلال إبلاغها عن كل ما من شأنه تهديد استقلالية المدقق حيث يقوم المدقق بالاتصال بها بدون عوائق وإبلاغها عن ذلك.

أما في الفقرات رقم (4 و9) فقد كانت على مستوى متوسط من الأهمية، ففي الفقرة 4 بلغ المتوسط الحسابي لها 3.481 والتي نصت على "يتم تعيين مدير أو رئيس قسم التدقيق الداخلي من قبل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق و يشير ذلك إلى عدم موافقة جميع أفراد عينة الدراسة على أن المدقق الداخلي يتم تعينه من قبل لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة في بعض الأحيان، أي يتم تعينه من مستويات إدارية أقل من قبل المدير العام مثلاً، وهذا قد يؤثر على استقلالية المدقق إضافة إلى تخفيض مستوى نطاق عملة إلى ما دون المدير العام". أما الفقرة رقم 9 التي نصت على " قيام أفراد من خارج دائرة التدقيق الداخلي بالتدخل في أعمال التدقيق الداخلي" فقد كان المتوسط الحسابي لها 2.963، وقد نالت على مرتبة متوسطة من الأهمية لدى عينة الدراسة. ويدل ذلك على توجه أفراد عينة الدراسة إلى الإجابة عليها بشكل محايد ما بين الموافقة والرفض، وبرأي الباحث فإن وجود هكذا تدخل يشكل اختراق واضح لاستقلالية المدقق الداخلي؛ لأنه قد يؤثر على قراراتهم وتقاريرهم.

ويظهر الجدول إلى أن الفقرة (5) كانت على مستوى منخفض من الأهمية وبمتوسط حسابي بلغ أقل من (2.50) والمتعلقة بقيام المدقق الداخلي بالخضوع لتأثير مصالحه الشخصية أثناء

القيام بعملية التدقيق، مما يشير إلى عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك الفقرة وهذا يدعم استقلالية المدقق الداخلي أثناء قيامه بواجباته.

وبصفة عامه يبين الجدول السابق أهمية عالية لآراء عينة الدراسة حول المحور الأول : مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي وتأثيرها على قدرته للقيام بمهامه بفاعلية، ويشير الجدول إلى اتجاه عالٍ في الموافقة على كافة فقرات المحور من قبل عينة الدراسة.

ثانياً: مدى قيام المدقق الداخلي في شركتكم بمهام التدقيق الداخلي المطلوبة.

يشير الجدول رقم (13) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بمدى قيام المدقق الداخلي بمهام التدقيق الداخلي المطلوبة منه.

الجدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بقيام المدقق الداخلي بمهام التدقيق الداخلي المطلوبة وقد تم ترتيبها تنازليا حسب درجة الأهمية

الرقم		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية	.الرتبة
3	يقوم المدقق الداخلي بتدقيق الالتزام بالقوانين والتشريعات والأنظمة والمتطلبات الخارجية	0.609	4.296	عالية	1
8	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من دقة وتسجيل وتبويب العمليات المحاسبية.	0.526	4.259	عالية	2
5	يقدم المدقق الداخلي باقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات	0.736	4.185	عالية	3

	نظام الرقابة.				
4	يقوم المدقق الداخلي بالكشف والإفصاح عن الانحرافات التي تحدث واقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلاً.	0.818	4.148	عالية	4
7	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الملاحظات للإدارة العليا وتأخذ بها للقيام في الإعمال المستقبلية.	0.801	4.111	عالية	5
2	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فعالية الوسائل المستخدمة لحماية الأصول.	0.730	4.074	عالية	6
9	يتأكد المدقق الداخلي من وجود ومطابقة الأصول مع السجلات بالجرد المفاجئ بشكل دوري.	0.781	4.074	عالية	7
10	يقوم المدقق الداخلي بالمساهمة في تقييم المخاطر التي يمكن أن تهدد أو تؤثر على استمرارية الشركة.	0.829	4.074	عالية	8
6	يقوم المدقق الداخلي بتقديم المشورة لتحسين وزيادة كفاءة استخدام أصول الشركة.	0.854	4.037	عالية	9
1	يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلي.	0.759	3.963	عالية	10
11	يقوم مدير التدقيق الداخلي بإعداد خطة على أساس المخاطر لتحديد أولويات التدقيق الداخلي.	1.027	3.852	عالية	11
12	يقوم المدقق بتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمشاركة بتحسينها.	0.934	3.778	عالية	12

المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني	**0.783**	**4.071**	**عالية**

يشر الجدول رقم (13) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات هذا المجال تتراوح بين (4.296- 3.778)وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات لاستجابات أفراد عينة الدراسة كانت على النحو التالي:

1- جاءت في المرتبة الأولى فقرة رقم 3 بمتوسط حسابي بلغ 4.296 والتي تنص على "يقوم المدقق الداخلي بتدقيق الالتزام بالقوانين والتشريعات والأنظمة والمتطلبات الخارجية" وهذا يدل على وجود موافقة عالية لدى أفراد العينة بأن المدقق الداخلي يقوم بمهمة التدقيق على الالتزام بالقوانين والتشريعات والمتطلبات الخارجية.

2- أما الفقرة رقم 8 فقد جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.259 والتي تنص على " يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من دقة وتسجيل وتبويب العمليات المحاسبية" مما يدل على شبه إجماع لدى أفراد العينة بأن المدقق يقوم بالمهام التأكيدية والمتمثلة بقيامه بالتأكد من تبويب وتسجيل ودقة العمليات المحاسبية أي أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة.

3- أما الفقرة رقم 5 جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.185 والتي نصت على "يقوم المدقق الداخلي بتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية" مما يدل على وجود شبه إجماع من قبل أفراد العينة بأن المدقق الداخلي يقوم بمهام استشارية من خلال تقديم اقتراحات للإدارة العليا بتحسين وتطوير نظام الرقابة الداخلي.

أما بخصوص أدنى الاستجابات لأفراد عينة الدراسة فجاءت على الفقرة رقم 12 التي كانت في المرتبة الأخيرة والتي نصت على "يقوم المدقق الداخلي بتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمشاركة بتحسينها" حيث تشير هذه الفقرة إلى مهام المدقق الداخلي في إدارة المخاطر وبرغم من أنها في المرتبة الأخيرة الا أنها حصلت على متوسط حسابي 3.778 حيث يدل على موافقة أفراد العينة على قيام المدقق بمهامه في تقييم فعالية إدارة المخاطر.

وبصفة عامه يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني وهو مدى قيام المدقق الداخلي في شركتكم بمهام التدقيق الداخلي المطلوبة بلغ 4.071 وانحراف معياري 0.783 مما يدل على موافقة عالية على كافة فقرات المحور من قبل أفراد عينة الدراسة على أن المدقق الداخلي يقوم بمهامه المطلوبة منه.

ثالثاً: اختبار استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الشركات المستخدمة للحاسوب هل شركتكم تستخدم الحاسوب في معاملاتها:

يوضح الجدول رقم (14)توزيع أفراد عينة الدراسة

جدول رقم (14)

توزيع عينة الدراسة حسب استخدام الحاسوب في معاملات الشركة

استخدام الحاسوب في معاملات الشركة	التكرار	النسبة %
نعم	24	%88.9
لا	3	%11.1

المجموع	27	%100

يظهر الجدول رقم (14) أن لدى (%88.9) من أفراد عينة الدراسة تستخدم الحاسوب في معاملاتها، وان %11.1 من الشركات لا تستخدمه وقد يعزى سبب ذلك إلى طبيعة عمل الشركة.

استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الشركات المستخدمة للحاسوب.

الجدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بالمحور الثالث: استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الشركات المستخدمة للحاسوب وقد تم ترتيبها تنازليا حسب درجة الأهمية

الرقم		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية	الرتبة
2	استخدام المدقق الداخلي لتكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى السرعة والدقة والجودة في عملية التدقيق.	0.637	4.333	عالية	1
1	يقوم المدقق الداخلي باستخدام تكنولوجيا المعلومات في إجراءات التدقيق.	1.076	3.962	عالية	2
6	استخدام تكنولوجيا المعلومات يوفر جانب الأمان من التلاعب في السجلات والمعلومات.	0.977	3.792	عالية	3

4	قيام المدقق بعملية التدقيق يستلزم معرفته بتكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي.	0.794	3.750	عالية	4
5	يقوم قسم التدقيق الداخلي بتطوير التكنولوجيا او البرامج المستخدمة في التدقيق لأثرها البالغ في دقة وصحة العمليات والنتائج.	0.794	3.250	متوسط	5
3	تقوم الإدارة بتقييم كفاءة المدقق بناءاً على درجة معرفته بتكنولوجيا المعلومات.	1.103	3.208	متوسط	6
7	قيام قسم التدقيق الداخلي باستخدام تكنولوجيا المعلومات غير مواكبة لتطورات الحاصلة فيها.	1.049	3.167	متوسط	7
المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث		0.919	3.637	**عالية**	

يظهر الجدول رقم (15) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 4.33 – 3.167 وتبين أن أعلى ثلاث فقرات في إجابات أفراد عينة الدراسة كانت على النحو التالي:

1- جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم 2 بمتوسط حسابي 4.333 وانحراف معياري 0.637 والتي نصت على" استخدام المدقق الداخلي لتكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى السرعة والدقة والجودة في عملية التدقيق"وهذا يدل على موافقه من قبل أفراد العينة على ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لما توفره من سرعه ودقه وجودة في عملية التدقيق.

2- أما الفقرة رقم 1 فجاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.962 والتي نصت على" قيام المدقق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في إجراءات التدقيق" ويدل أيضا على وجود موافقة من قبل

أفراد العينة على استخدام التكنولوجيا في عملية التدقيق وذلك بسبب التطور الحاصل في مجال العمليات المحاسبية داخل الشركات والتي تعتمد على الحاسوب.

3- الفقرة رقم 6 جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.792 والتي نصت على " استخدام تكنولوجيا المعلومات يوفر جانب الأمان من التلاعب في السجلات والمعلومات"، والباحث هنا يتوافق مع أجوبة أفراد العينة إذا تم استخدام الإجراءات الأمنية المناسبة والمشددة واستخدام الأشخاص المؤهلين لذلك.

أما الفقرات التي حصلت على أدنى الإجابات فجاءت الفقرة رقم 3 و 7 بمتوسطات حسابية 3.208 و 3.167 على التوالي، حيث أن الفقرة 7 جاءت في المرتبة السابعة والتي تنص على "قيام قسم التدقيق الداخلي باستخدام تكنولوجيا المعلومات غير مواكبة لتطورات الحاصلة فيها" مما يشير إلى أن الشركة ممثلة بالإدارة العليا لا تقوم بتطوير التكنولوجيا المستخدمة بالشكل المطلوب وقد يعزى سبب ذلك إلى التكلفة العالية مقابل الحصول على مثل هذه البرامج.

و جاءت الفقرة 3 في المرتبة السادسة والتي تنص على "تقوم الإدارة بتقييم كفاءة المدقق بناءً على درجة معرفته بتكنولوجيا المعلومات" ، فقد بلغ المتوسط الحسابي لتلك الفقرات بقيمة أقل من (3.50) وأعلى من (3.00) فكانت الأهمية متوسطة لهذه الفقرة، حيث أن الادراة تأخذ بأهمية وبكفاءة المدقق في تكنولوجيا المعلومات عند تقييمه بدرجة متوسطة وقد يكون السبب بذلك أنها تلجأ إلى استخدام خبراء او متخصصين في هذا المجال من خارج الشركة.

وبصفه عامة يظهر الجدول رقم (15) أهمية عالية لآراء عينة الدراسة للمحور الثالث: استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الشركات المستخدمة للحاسوب، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لتلك الفقرات : (3.637) مما يشير إلى موافقة عالية على معظم الفقرات.

المحور الرابع: اختبار دور لجنة التدقيق في متابعة وتقييم أعمال قسم التدقيق الداخلي: ففيما يتعلق بوجود لجنة خاصة للتدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة، يوضح الجدول رقم (16) توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة

جدول رقم (16)

توزيع إجابات عينة الدراسة حسب وجود لجنة خاصة للتدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة

وجود لجنة خاصة للتدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة	التكرار	النسبة %
نعم	19	%70.4
لا	8	%29.6
المجموع	27	%100

يظهر الجدول رقم (16) أن لدى (70.4%)من أفراد عينة الدراسة يوجد في الشركات التي يعملون بها لجنة خاصة للتدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة، وان 29.6% ليس لديهم لجنة تدقيق. وهذا قد يدل على أن لجنة التدقيق غير فعالة في هذه الشركات بالقدر الكافي لدرجة أن المدقق لا يعلم بوجودها، او أنها غير موجودة فعلياً.

اختبار دور لجنة التدقيق في متابعة وتقييم أعمال قسم التدقيق الداخلي.

يظهر الجدول رقم (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة باختبار دور لجنة التدقيق في متابعة وتقييم أعمال قسم التدقيق الداخلي.

الجدول رقم (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بالمحور الرابع: اختبار دور لجنة التدقيق في متابعة وتقييم أعمال قسم التدقيق الداخلي وقد تم ترتيبها تنازليا حسب درجة الأهمية

الرقم		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاهمية	.الرتبة
4	تقوم لجنة التدقيق بمناقشة وتقييم خطط التدقيق الداخلي.	0.990	3.864	عالية	1
2	يقوم المدقق الداخلي بإيصال تقريره او ملاحظاته إلى لجنة التدقيق بدون عوائق	1.101	3.545	عالية	2
1	تقوم لجنة التدقيق بتدعيم حيادية واستقلالية المدقق الداخلي.	1.144	3.500	عالية	3
3	تقوم الشركة بوضع نظام محكم للتدقيق الداخلي يتعاون في وضعه لجنة التدقيق ومدير التدقيق الداخلي.	1.057	3.455	متوسطة	4
6	يقوم مجلس الإدارة باختيار لجنة التدقيق من الأشخاص الذين لهم المعرفة والدراية بعلم المحاسبة والتدقيق.	0.963	3.455	متوسطة	5
5	يقوم قسم التدقيق الداخلي بعقد اجتماعات دورية يحضرها أعضاء من لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.	1.279	3.273	متوسطة	6

المتوسط الحسابي العام للمحور الرابع	**1.089**	**3.515**	**عالية**

يظهر الجدول رقم (17) أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور تراوحت بين 3.864 و3.273 وجاءت أعلى نتائج في استجابات أفراد العينة على الفقرة رقم 4 التي كانت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.864 ونصت على "تقوم لجنة التدقيق بمناقشة وتقييم خطط التدقيق الداخلي" والفقرة رقم 2 التي جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.545 والتي نصت على"قيام المدقق الداخلي بإيصال تقريره او ملاحظاته إلى لجنة التدقيق بدون عوائق"، أما الفقرة الأولى التي نصت على" تقوم لجنة التدقيق بتدعيم حيادية واستقلالية المدقق الداخلي" حيث جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.500.

وهذا يدل على وجود موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على قيام لجنة التدقيق بمهامها التي تدعم استقلالية المدقق الداخلي ومساعدته للقيام بواجباته من خلال وضع ومناقشة خطة عمل التدقيق الداخلي والسماح له بالاتصال بشكل مباشر وبدون عوائق معها وذلك بإيصال ملاحظاته وتقاريره إليها.

ويشير الجدول أيضا إلى وجود أهمية متوسطة للفقرات (3، 6، 5) حيث نصت الفقرة 3 على "تقوم الشركة بوضع نظام محكم للتدقيق الداخلي يتعاون في وضعه لجنة التدقيق ومدير التدقيق الداخلي" بمتوسط حسابي 3.455 وكانت في المرتبة الرابعة، والفقرة 6 نصت على " يقوم مجلس الإدارة باختيار لجنة التدقيق من الأشخاص الذين لهم المعرفة والدراية بعلم المحاسبة والتدقيق" وكان المتوسط الحسابي له 3.455 وجاءت في المرتبة الخامسة، أما الفقرة 5 التي تنص على " يقوم قسم التدقيق الداخلي بعقد اجتماعات دورية يحضرها أعضاء من لجنة التدقيق المنبثقة عن

مجلس الإدارة" وبلغ المتوسط الحسابي لها 3.273 حيث جاءت في المرتبة السادسة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لتلك الفقرات قيمة أقل من (3.50) وأعلى من (3.00، وقد يدل ذلك على لجنة التدقيق تشكل من الأشخاص الذين ليس لديهم الدراية الكافية في الأمور المالية من المحاسبة والتدقيق، وعدم عقد اجتماعات من قبل قسم التدقيق بالقدر الكافي او أن هذه الاجتماعات لا يتم حضورها بشكل دائم من قبل أعضاء لجنة التدقيق.

وبصفة عامةفان الجدول السابق يظهر أهمية عالية لآراء عينة الدراسة على المحور الرابع الذي ينص على دور لجنة التدقيق في متابعة وتقييم أعمال قسم التدقيق الداخلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور : (3.515) مما يشير إلى موافقة عالية على معظم الفقرات.

المحور الخامس: المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

الجدول رقم (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بالمحور الخامس:

المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وقد تم ترتيبها تنازليا حسب درجة الأهمية

الرقم		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية	الرتبة
7	عدم تفهم الموظفين في الأقسام الأخرى لطبيعة عمل المدقق الداخلي.	0.801	4.222	عالية	1
6	عدم تناسب رواتب ومخصصات ممارسي مهنة التدقيق مع الواجبات الملقاة على عاتقهم.	0.829	3.926	عالية	2

5	عدم وجود حوافز مادية ومعنوية توازي واجبات مهنة التدقيق الداخلي الدولية.	1.006	3.630	عالية	3
2	عدم وجود جهة أو لجنة مسؤولة عن الإشراف على التزام الشركات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.	1.087	3.481	متوسطة	4
4	ارتفاع تكاليف تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.	0.935	3.481	متوسطة	5
1	عدم وجود إلزام قانوني بالالتزام بمعايير التدقيق الداخلية الدولية.	1.152	3.407	متوسطة	6
3	انخفاض أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية.	1.047	3.407	متوسطة	7
9	عدم اشتراك المدقق الداخلي في عملية اتخاذ القرارات.	1.031	3.296	متوسطة	8
8	زيادة مستوى الفساد المالي والإداري بين ممارسي مهنة التدقيق الداخلي.	1.155	2.889	متوسطة	9
المتوسط الحسابي العام للمحور الخامس		**1.005**	**3.527**	**عالية**	

يظهر الجدول رقم (18) أهمية عالية لآراء عينة الدراسة المحور الخامس: المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور : (3.527) مما يشير إلى موافقة عالية على فقرات المحور.

ويشير الجدول إلى أن المعوقات تركزت حول عدم تفهم الموظفين في الأقسام الأخرى لطبيعة عمل المدقق الداخلي بمتوسط حسابي بلغ (4.222)، وعدم تناسب رواتب ومخصصات ممارسي مهنة التدقيق مع الواجبات الملقاة على عاتقهم بمتوسط حسابي بلغ (3.926)، وعدم وجود حوافز مادية

ومعنوية توازي واجبات مهنة التدقيق الداخلي الدولية بمتوسط حسابي بلغ (3.630). أما باقي الفقرات فقد تبين أن لها تأثيرا متوسطا على تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.

المحور السادس: مدى قدرة او مسؤولية المدقق الداخلي في اكتشاف حالات الغش والفساد المالي في الشركات.

الجدول رقم (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بالمحور السادس: مدى **قدرة او مسؤولية المدقق الداخلي في اكتشاف حالات الغش والفساد المالي في الشركات وقد تم ترتيبها تنازليا حسب درجة الأهمية**

الرقم		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاهمية	الرتبة
4	يقوم المدقق الداخلي بزيارات مفاجئة للمواقع التابعة للشركة لجرد الأصول القابلة للاختلاس مثل النقدية والمخزون.	0.808	4.037	عالية	1
5	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية لتقييم خطر حدوث الغش وطرق إدارة المخاطر في الشركة.	0.854	3.963	عالية	2
2	يمارس المدقق الداخلي الشك المهني عند التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها.	0.698	3.889	عالية	3
1	يتحمل المدقق الداخلي مسؤولية اكتشاف الغش والفساد المادي.	1.122	3.481	متوسطة	4

3	إذا تم اكتشاف حالة غش او فساد مالي لاحقا يعتبر المدقق الداخلي مقصراً في القيام بواجباته.	1.207	2.926	متوسطة	5
المتوسط الحسابي العام للمحور السادس		**0.938**	**3.659**	**عالية**	

أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور تتراوح بين 4.037 و 2.926،حيث يبين الجدول رقم (19) أن أعلى استجابات لأفراد العينة كانت على الفقرات (4، 5، 2) بمتوسطات حسابية 4.037 و 3.963 و 3.88 على التوالي ويظهر ذلك أن هناك موافقه لدى أفراد عينة الدراسة أن المدقق الداخلي يقوم بزيارات مفاجئة لمواقع الشركة لجرد الأصول القابلة للاختلاس والسرقة، وان لديهم المعرفة الكافية لتقييم مواطن ومخاطر حدوث الاختلاس وطرق إدارة مخاطر في الشركة إضافة إلى أنهم يمارسون الشك المهني أثناء قيامهم بمهمة التدقيق الداخلي.

أما فيما يخص الفقرات (1، 3) فقد كانت على مستوى متوسط من الأهمية بمتوسطات حسابية 3.481 للفقرة 1 والتي كانت بالمرتبة الرابعة و 2.926 للفقرة 3 وكانت بالمرتبة الخامسة ويبن ذلك انه لا يوجد إجماع من قبل أفراد عينة الدراسة على أن المدقق يتحمل مسؤولية اكتشاف الغش والفساد المالي، إضافة إلى أن المدقق يعتبر مقصراً في القيام بواجباته في حال تم اكتشاف حالة غش او فساد مالي لاحقا لعملية التدقيق.

يظهر الجدول السابق أهمية عالية لآراء عينة الدراسة حول المحور السادس: مدى قدرة او مسؤولية المدقق الداخلي في اكتشاف حالات الغش والفساد المالي في الشركات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور : (3.659) مما يشير إلى موافقة عالية على فقرات المحور.

المحور السابع: قياس مدى الصلاحيات التي يتمتع بها المدقق الداخلي.

يظهر الجدول رقم(20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بصلاحيات المدقق الداخلي في الشركات المبحوثة.

الجدول رقم (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بالمحور السابع: قياس مدى الصلاحيات التي يتمتع بها المدقق الداخلي وقد تم ترتيبها تنازليا حسب درجة الأهمية

الرقم		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاهمية	الرتبة
1	يسمح للمدقق بالحصول على عينة من البيانات لفحصها حسب طلبه للقيام بعملية التدقيق.	0.698	4.222	عالية	1
2	يمنح المدقق الداخلي الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.	0.698	4.222	عالية	2
3	يقوم المدقق بكتابة تقرير بأحد الموظفين داخل الشركة في حال مخالفته لبند معين من الإعمال المحاسبية او الإدارية.	0.770	4.148	عالية	3
7	يقوم المدقق بالاعتراض وتثبيت اعتراضه على إجراءات الإدارة التنفيذية ممثله بالمدير العام للشركة عندما يكون هناك تجاوزا للصلاحيات المالية او الإدارية.	1.050	3.778	عالية	4

6	قيام المدقق الداخلي برفض او رد أي معاملة تتضمن تجاوز للصلاحيات وأسس العمل وان كانت من الإدارة العليا.	1.130	3.741	عالية	5
5	تقوم الإدارة بالموازنة بين صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي بحيث تمكنه من القيام بعمله بأكمل وجه.	0.869	3.704	عالية	6
4	تقوم الإدارة العليا بكتابه وإصدار صلاحيات عمل التدقيق والمدقق بموجب وثيقة.	1.047	3.593	عالية	7
المتوسط الحسابي العام للمحور السابع		**0.895**	**3.915**	**عالية**	

يظهر الجدول رقم (20) أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور تراوحت بين 4.222 – 3.593 إضافة إلى أن المتوسط العام لهذا المحور بلغ 3.915 أي أهمية نسبية عالية، وهذا يدل على وجود موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة أن المدقق الداخلي يتمتع بصلاحيات مناسبة تساعده على القيام بمهامه داخل الشركة.

4-5 اختبار فرضية الدراسة:

"لا تعاني مهنة التدقيق الداخلي للشركات المساهمة من مشاكل ومعوقات تؤثر على سير عملها بكفاءة"

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار (One Sample T test) على الوسط الفرضي (3.500) ، لمعرفة إن كانت تعاني مهنة التدقيق الداخلي للشركات المساهمة من مشاكل ومعوقات

تؤثر على سير عملها بكفاءة على مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) ويبين الجدول رقم (21) ذلك.

الجدول رقم (21)

فرضية الدراسة الرئيسية (One-Sample T Test)

المتوسط الحسابي	t	t الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة
3.8727	2.289	2.056	26	0.030

يشير الجدول أعلاه إلى انه بلغت قيمة الاختبار (T) المحسوبة (2.289) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (2.056)، وعلى مستوى الدلالة الإحصائية (0.030) وهي أقل من القيمة المحددة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي نقبل فرضية الدراسة أي : أنه لا تعاني مهنة التدقيق الداخلي للشركات المساهمة من مشاكل ومعوقات تؤثر على سير عملها بكفاءة.

4-6 المقابلات الشخصية:

تم توجيه الأسئلة بحسب محاور الدراسة إلى مدققي الحسابات الداخليين في ثلاث شركات مساهمة وكانت الإجابات تتمحور فيما يلي:

1- ما مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي وما تأثيرها على قدرته للقيام بمهامه بفاعلية في شركتكم؟

تمحورت الإجابات في شركتين من الثلاث الشركات حول وجود استقلالية للمدقق الداخلي بشكل كبير فيها ولاحظ الباحث وجود استقلالية في المظهر لديهم، في حين أظهرت الشركة الثالثة (طلبت عدم ذكر اسمها) عدم وجود استقلالية لمدقق الحسابات الداخلي فيها خاصة في مجالات عدم قدرته على أبداء الرأي وعدم الاهتمام الكافي بالتقارير المقدمة من قبله، وذلك لوجود ضغوطات في بعض الأحيان من قبل المدير العام إضافة إلى أن تعيينه يتم من قبل المدير العام حيث أن الشركتان الأوليان تتفق مع ما توصلت له نتائج الاستبيان من موافقة عالية من أفراد عينة الدراسة على أن المدقق يتمتع باستقلالية، أما الشركة الثالثة فإنها لا تتفق مع هذه النتيجة.

2- ما مدى قيام المدقق الداخلي في شركتكم بمهام التدقيق الداخلي المطلوبة؟

تبين من المقابلات إن مدقق الحسابات الداخلي يقوم بشكل واضح بمهام التدقيق المطلوبة في كافة الأمور المتعلقة بمهنة التدقيق المحاسبي، حيث أن احد الشركات تلجأ في بعض الأحيان إلى الاستعانة بالخبراء في مجالات معينة يعملون تحت إمرته لإتمام عملية التدقيق مثل المبرمجين، وتسعى أيضا إلى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في قسمها، وهذا يتفق مع ما توصلت له نتائج الاستبيان التي أشارت إلى وجود

موافقة عالية من قبل أفراد عينة الدراسة على إن مدقق الحسابات الداخلي يقوم بالمهام المطلوبة منه.

3- ما مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الشركات المستخدمة للحاسوب؟

تبين من المقابلات أنه يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الشركات الثلاث إلا أن تطوير التكنولوجيا في البرامج المستخدمة كانت على مستوى ضعيف في إحدى تلك الشركات، حيث كانت تعتمد على مدقق داخلي واحد في الشركة، أما الشركات الأخرى فقد كانت تحتوي على عدد لا بأس به من الموظفين موزعين على موقعين هما الموقع الرئيسي للشركة وموقع العمل، بحيث حصل بعضهم على دورات متنوعة في التدقيق الالكتروني، كذلك تحتوي الشركتان على برامج على الحاسوب لاستعراض بعض العمليات او الاستفسار عنها دون إجراء أي عمليات تنفيذيه، كذلك هناك مشروع لتحديث الخطة المتبعة في عملية التدقيق في إحدى الشركات وهي بانتظار الموافقة من مجلس الإدارة، وهذا يدل على الاهتمام من قبل الموظفين والإدارة العليا في هذه الشركة بتطوير التدقيق الداخلي، وبذلك فأن ذلك يتفق مع ما توصلت له نتائج تحليل الاستبانة بأن المدقق الداخلي يستخدم تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق إضافة إلى أن البرامج الحاسوبية المستخدمة في عملية التدقيق كانت على مستوى متوسط من التطور.

4- ما دور لجنة التدقيق في متابعة وتقييم أعمال قسم التدقيق الداخلي؟

تبين من المقابلات وجود دور واضح للجنة التدقيق في متابعة وتقييم أعمال قسم التدقيق الداخلي في شركتين من الشركات الثلاث، إلا أن الخلل يكمن في الشركة الثالثة التي لا يقوم مدقق الحسابات فيها بإيصال تقريره إلى لجنة التدقيق بسهوله ولا تقوم الشركة بوضع نظام محكم للتدقيق بالتعاون مع لجنة التدقيق، وهناك عدم اهتمام في بعض الأحيان من قبل لجنة التدقيق بالتقرير المقدم من قبل التدقيق الداخلي وذلك لاعتمادها على المدقق الخارجي أكثر من الداخلي،وبذلك فان الشركتان الأوليتان تتفقان مع ما توصلت له نتائج تحليل الاستبيان من قيام لجنة التدقيق بمهامه في متابعة وتقييم خطط التدقيق الداخلي وإيصال التقرير عملية التدقيق بسهول إلى لجنة التدقيق وتدعم استقلالية التدقيق الداخلي، أما الشركة الثلاثة فإنها لا تتفق مع ذلك.

5- ما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها؟

أشارت نتائج المقابلات إلى أن أهم المعوقات تمحورت في عدم وجود إلزام قانوني بالالتزام بمعايير التدقيق الداخلية الدولية، وعدم وجود جهة أو لجنة مسؤولة عن الإشراف على التزام الشركات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وعدم تفهم الموظفين في الأقسام الأخرى لطبيعة عمل المدقق الداخلي، كما أشارت شركة من الشركات إلى وجود معوقات أخرى تشمل انخفاض أهمية التدقيق الداخلي فيها، عدم وجود حوافز مادية ومعنوية توازي واجبات مهنة التدقيق الداخلي، عدم اشتراك المدقق الداخلي في عملية اتخاذ القرارات، ويتفق ذلك مع نتائج تحليل الاستبيان.

6- ما مدى قدرة او مسؤولية المدقق الداخلي في اكتشاف حالات الغش والفساد المالي في الشركات؟

أشارت نتائج المقابلات إلى وجود مقدرة لمدقق الحسابات الداخلي في اكتشاف حالات الغش والفساد المالي في الشركات الثلاث لكون المدققين يتمتعون بالخبرات اللازمة في مجال التدقيق، ولكن هناك بعض الأمور التي تحد من هذه القدرة وهي عدم تفهم الأقسام الأخرى لعمل المدققين وحساسية التعامل معهم، إضافة الى أن إحدى هذه الشركات يواجه المدققون فيها بعض الصعوبات في الوصول للمواقع التابعة للشركة وجرد الأصول القابلة للاختلاس بسبب حاجته إلى المزيد من الموظفين، إضافة إلى حاجتهم إلى المزيد من الدورات في المجال الالكتروني، وهذا يتفق مع نتائج تحليل الاستبيان في أن المدقق لدية القدرة على اكتشاف حالات الغش والاحتيال.

7- ما مدى الصلاحيات التي يتمتع بها المدقق الداخلي؟

يتمتع المدقق الداخلي بصلاحيات كبيرة في الشركات الثلاث الا أن إحداها لا تقوم الإدارة بالموازنة بين صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي بحيث تمكنه من القيام بعمله بأكمل وجه، كما أن المدقق لا يقوم بالاعتراض وتثبيت اعتراضه على إجراءات الإدارة التنفيذية ممثله بالمدير العام للشركة عندما يكون هناك تجاوز للصلاحيات المالية او الإدارية، أي هناك قصور في التدقيق على تصرفات المدير العام، وبذلك فان شركتان من ثلاث تتفق مع نتائج التحليل الاستبيان أما الثلاثة فإنها تختلف عن نتائج التحليل من حيث عدم وجود موازنة بين صلاحيات المدقق الداخلي ومسؤولياته وقصوره في التدقيق على الإجراءات التنفيذية الممثلة بتصرفات المدير العام.

الفصل الخامس

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

لا تعاني مهنة التدقيق الداخلي للشركات الصناعية المساهمة العامة من مشاكل ومعوقات تؤثر على سير عملها بكفاءة بشكل عام، الا أنها أشارت إلى النتائج التالية:

1. يوجد هناك شركات مساهمة عامة صناعية لا يوجد لديها دوائر تدقيق داخلي او مدققون داخليون والسبب في ذلك أنهم يعتمدون على المدقق الخارجي .
2. وجود استقلالية بدرجه عالية يتمتع بها المدقق الداخلي، بحيث توجد ضوابط واضحة تمنع المدقق الداخلي من ممارسة أي أفعال تسيء للمهنة أو للشركة التي يعمل بها، يقوم المدقق الداخلي بالحفاظ على استقلالية من خلال استقلاله عن الأنشطة التنفيذية التي يقوم بالتدقيق عليها، يقوم المدقق الداخلي بالكشف للمستوى المناسب فورا عن كل ما من شأنه تهديد استقلاله، يستطيع المدقق الداخلي إبداء رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق أهداف الشركة، وتبين بأن المدقق الداخلي قادر على إبداء رأيه بأعلى درجات الموضوعية في عمله، يقوم المدقق الداخلي بالاتصال بمجلس الإدارة او لجنة التدقيق بسهولة .
3. يقوم المدقق الداخلي في الشركات المساهمة بمهام التدقيق الداخلي من تقييم نظام الرقابة وتقديم المشورة والقيام بالإجراءات التأكيدية وتقييم نظام المخاطر بدرجه عالية .
4. يستخدم المدقق تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الشركات المستخدمة للحاسوب، الا انه في بعض الشركات لا تكون مواكبة للتطورات الحاصلة بها الا أنها تفي بالغرض وقد يعود

السبب إلى التكلفة العالية للقيام بذلك إضافة إلى أن هناك عدد متوسط من المدققين الحاصلين على دورات خاصة بالتدقيق الالكتروني.

5. هناك دور كبير تلعبه لجنة التدقيق في متابعة وتقييم أعمال قسم التدقيق الداخلي، فهي تقوم بمناقشة وتقييم خطط التدقيق الداخلي وغيرها من المهام وقد تبين أن أعضاء لجنة التدقيق في بعض الشركات لديهم معرفة متوسطة في الأمور المالية والمحاسبية مما يؤثر على أدائهم.

6. أما عن المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، فقد تبين وجود معوقات تتمثل في عدم تفهم الموظفين في الأقسام الأخرى لطبيعة عمل المدقق الداخلي، عدم تناسب رواتب ومخصصات ممارسي مهنة التدقيق مع الواجبات الملقاة على عاتقهم، عدم وجود حوافز مادية ومعنوية توازي واجبات مهنة التدقيق الداخلي ، إلا أن تلك المعوقات هي غير معنوية على مستوى دلالة إحصائية (0.05).

7. هناك قدرة ومسؤولية كبيرة للمدقق الداخلي في اكتشاف حالات الغش والفساد المالي في الشركات حيث يقوم المدقق الداخلي بزيارات مفاجئة للمواقع التابعة للشركة لجرد الأصول القابلة للاختلاس مثل النقدية والمخزون، كما يمتلك المعرفة الكافية لتقييم خطر حدوث الغش وطرق إدارة المخاطر في الشركة، الا انه يواجه بعض المعوقات التي قد تحد من قدرته وهي أن التدقيق الداخلي في الشركة يقوم به موظف واحد او أن المخصصات المالية المحددة للقسم لا تمكنه من الاستعانة بخبراء من الخارج لذلك فان الإدارة تعتمد بذلك على المدقق الخارجي.

8. تبين كذلك أن المدقق يمتلك صلاحيات واسعة بحيث تسمح للمدقق بالحصول على عينة من البيانات لفحصها حسب طلبه للقيام بعملية التدقيق، كما يمنح المدقق الداخلي الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه، كذلك توجد في بعض الشركات صلاحيات للمدقق مكتوبة من قبل الإدارة وموزعه على الأقسام، كما أن المدقق يقوم بالإبلاغ

عن أحد الموظفين داخل الشركة في حال مخالفته لبند معين من الأعمال المحاسبية او الإدارية إلى المستوى المناسب.

9. توصلت الدراسة إلى أن بعض الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تم أنشاء بها معهد او جمعية خاصة بالتدقيق الداخلي منبثق عن(IIA) على العكس من المملكة الأردنية الهاشمية التي لا يوجد بها مثل هذه الجمعيات إضافة إلى غياب القوانين التي تنظم العمل الرقابي الداخلي.

10. توصلت الدراسة إلى أن هناك تنوع في المستوى التنظيمي الذي يتبع له قسم التدقيق الداخلي وكان أكثرهم يرتبط بلجنة التدقيق.

5-2 التوصيات:

على ضوء النتائج توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1. تشجيع الشركات الصناعية على الاهتمام بالتدقيق الداخلي من خلال توظيف عدد مناسب من المدققين ذوي الخبرات المناسبة والدراية بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات ووضع نظام للحوافز للمدققين حتى لا يؤثر ذلك سلبياً على أدائهم لأعمالهم.
2. تشجيع الشركات التي لا يوجد بها تدقيق داخلي تأسيس قسم للتدقيق الداخلي.
3. على الشركات القيام بتوثيق صلاحيات التدقيق الداخلي وتعميمها على الأقسام الأخرى لتسهيل عملهم، ومساعدة الأقسام الأخرى على تفهم طبيعة عمل التدقيق الداخلي.
4. حثت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين على الاهتمام بالمدقق الداخلي من خلال إلزامهم بالحصول على شهادة مزاولة المهنة كما هو الحال في المدقق الخارجي، وتوفير الدورات والندوات اللازمة التي تزيد من قدراتهم للقيام بمهامهم وخاصة فيما يخص التدقيق الالكتروني.
5. يرى الباحث وجوب ربط قسم التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق او مجلس الإدارة أفضل من المدير العام، وان يتم تعيينه من قبلهم، وذلك من اجل زيادة نطاق عمل التدقيق الداخلي.
6. إيجاد إلزام قانوني بتأسيس وحدة للتدقيق الداخلي وفصلها عن إدارة الشركة.
7. توعية الهيئة العامة للمساهمين في الشركة ومجلس الإدارة باختيار لجنة التدقيق من الأشخاص الذين لهم الدراية الكافية بالأمور المالية والمحاسبية.
8. تشجيع الشركات على تقييم موظف التدقيق الداخلي بناء على معرفته بتكنولوجيا المعلومات التي تخص التدقيق.

9. قيام الجهات الرسمية بإصدار تعليمات او قوانين تشجع على زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي في الشركات.

10. عمل ندوات او مؤتمرات تبين أهمية التدقيق الداخلي.

11. ضرورة قيام إدارات الشركات المبحوثة بزيادة الحوافز المادية لكادر التدقيق الداخلي من اجل استقطاب الكفاءات المؤهلة علمياً ومهنياً للعمل لديها.

12. ضرورة موافقة الجهات التشريعية صاحبة الاختصاص على مطالب المحاسبين الأردنيين بإنشاء نقابة للمحاسبين الأمر الذي قد يساعد على تطوير مهنة التدقيق وزيادة الاهتمام بها.

المراجع العربية

بودريقة، زياد، (2013)، ترجمة معايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، جمعية التونسية للمدققين داخل المؤسسات، تونس، 1-25.

التميمي، هادي، (2006)، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، ط3 ،عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

التويجري، مصطفى راسم مصطاف،(2014).العوامل المؤثرة على استقلالية المدقق الداخلي في دواوين محافظات العراق ،(رسالة ماجستير غير منشوره)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

جربوع، يوسف محمود،(2000). **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، ط1، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق.

الحسبان، عطاالله، (2007). مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية، **مجلة المنارة**، المجلد 14(1)،221-281.

حمدان، سفيان، (2009). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلية المتعارف عليها في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

حمدونه، طلال، وحمدان، علام،(2007). مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق(التدقيق الالكتروني) في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة

عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية، **مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)**،مجلد 16 (1)، 913-958.

خداش، حسام الدين، وصيام، وليد،(2003). مدى تقبل مُدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق: دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق الكبرى في الأردن، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 30 (2)،279-289.

خريسات، حمدان فرحان،(1998). **التدقيق الداخلي في الشركات**، ط1، عمان، الأردن، دار آفاق للنشر والتوزيع.

الدلاهمة، سليمان مصطفى(2006). المشكلات التي تواجه المحاسبين القانونين الممارسين في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، **المجلة العربية للمحاسبة**، جامعة القدس المفتوحة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد9(1)، 1-26.

الذنيبات، علي، (2008)." مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجّلد35 ،(2),283-304.

الذنيبات، علي، (2006)." **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: النظرية والتطبيق**، ط1، الجامعة الأردنية.

الرحاحلة، محمد، والرواحي، خالد،(2008)." المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عُمان"، **المجلة العربية المحاسبية**، المجلد 11 (1)،8-43.

رضوان، إيهاب ديب مصطفى،(2012). اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة،(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الرمحي، عبد الكريم،(2002). **تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**، عمان، الأردن، (د.ن).

الساعي، مهيب، وعمرو، وهبي،(1991). **علم تدقيق الحسابات**، ط1، عمان، الأردن: دار القمر.

سالم، إياد حسن، (2012). واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة دراسة ميدانية تحليلية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

السقا، زياد، و الشعبالي، صالح، و الطائي، ناضم،(2007). تأثير استخدام الحاسوب في عمل نظم المعلومات المحاسبية على معايير التدقيق المقبولة عموماGAAS، **مجلة بحوث مستقبلية**، مجلد 26،(2)،77-157.

السلامي، عارف عتيق، (2005). مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أل البيت، عمان، الأردن.

سليمان ، محمد مصطفى،(2006). **حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري**، مصر: الدار الجامعية.

سويدان، ميشيل، وأبو زريق، بلال، (2013). "مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 9، (3) 540-566.

الشنطي، ايمن محمد نمر،(2011). دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات دراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في المملكة الأردنية الهاشمية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**،(27).325-354.

الصبان، محمد، و محمد، محمد الفيومي، (1990). **المراجعة بين التنظير والتطبيق**، بيروت، لبنان: دار الجامعة.

الطائي، أنعام عبدالجبار سلطان(2010). توظيف تقانة المعلومات والاتصالات في تصميم نظام معلومات الموارد البشرية المستند على الشبكة،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الموصل، العراق.

طنينه، فهد، (2008)." تدقيق الحسابات"، **جمعية ترقوميا للتعليم العالي**، متاح: http://tarqumia.ahlamountada.com/t2-topic

العازمي، وليد، (2012). أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العاني، صفاء، والغزاوي، محمد، (2009). "التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودورة في زيادة قيمة الشركة"، **المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، للفترة من 27-29 نيسان**، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان الأردن.

العاني، صفاء احمد محمد ،(2005). "دور لجان التدقيق في تعزيز أداء واستقلالية المدقق الداخلي" ، ***مجلة الإدارة والاقتصاد*** ،مجلد1 (54) ، 67 - 86.

عبد الجبار، أسامة، (2012). "دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في شركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، مجلد 2 (91)،81-60.

عبدالله ،خالد أمين، (2000). **علم تدقيق الحسابات (الناحية العملية)**، ط1، عمان، الأردن: دار وائل لنشر.

العرود، شاهر، والختاتنه، وحيد، والشرفاء، امجد،(2011). تأثير تطبيق مدققي الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة ،(78)،1-28.

العفيفي، عبير محمد،(2007). معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها– دراسة تطبيقيه،(رسالة ماجستير غير منشورة)،الجامعة الإسلامية، عزة ، فلسطين.

القاضي، حسين،(2008). **التدقيق الداخلي**، ط1، ، سوريا: منشورات جامعة دمشق.

قانون الشركات الأردني لسنة (1997).

القباني، ثناء علي (2006). المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، ط1، مصر: دار الإسكندرية.

قريط، عصام نعمة، (2011). دور المراجعة الداخلية في أدارة المخاطر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

لطفي، شعباني،(2004). المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك الدورة مبيعات– مقبوضات،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.

مازون، محمد امين، (2011). التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر3، الجزائر.

محمد، طه عزات محمد،(2013). 'استقلالية المراجع الداخلي ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري في الهيئات والحدات الحكومية"، **المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة**

والمراجعة، تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري، للفترة بين 7-8 ابريل، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.

مخلوف، أحمد، (2007). المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.

المدلل، يوسف سعيد،(2007) . " دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

المدهون، إبراهيم رباح إبراهيم،(2011). دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشوره)، جامعة الإسلامية، غزة.

المرعي، نبيه توفيق،(2009)، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة جدارا، الأردن.

المطارنة، غسان،(2006). **تدقيق الحسابات المعاصر**، ط1، عمان، الأردن: دار المسيرة.

المطيري، ديبان عوض،(2013). أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، (رسالة ماجستير غير منشوره)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

نسمان، إبراهيم اسحق، (2009). دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، عزة، فلسطين.

النونو، كمال محمد،(2009)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الوردات، خلف عبد الله، (2006). "**التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**"، عمان: مؤسسة الوراق.

الوقاد، سامي، ووديان، لؤي، (2010). **تدقيق الحسابات1**، ط1 ، الأردن، عمان: المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

يوسف، بسام عبدالرحمن،(2005). أثر تقنية المعلومات ورأس المال الفكري في تحقيق الأداء المتميز دراسة استطلاعية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الموصل، العراق.

المراجع الأجنبية:

-Ahlawat, S ,& Lowe ,(2004). An Examination of Internal Auditor Objectivity: In-House versus outsourcing, Internal Auditing, ***AJournal of Practice & Theory***, vol: 23,(2), 147-158.

-Ahmed, M. M,(2011), Re-Engineering Audit Profession in the Context of Information Technology –Study Pilot to Demonstrate the Views of a Sample Selection of Auditors in Iraq , **PhD thesis**, St Clements - Global Office of Mosul, Araq

-Arens, A. &B loebbecke, k.(2000), **Auditing An Integrated Approach**, prentice hall, USA.

-Arens, A. A, Elder, R. J & Beasley, M. S (2014) ***Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach***, Fifteenth edition, Pearson Education Limited, England.

-Coram, P. Ferguson, C.& Moroney ,R.(2008) "Internal Audit, alternative Internal audit structures, and the level of misappropriation of asset fraud", ***Accounting of Finance*** , vol: 48, (4),549-559.

-Diane, J . Bierstaker, J.& lowe, J. (2008), An examination of audit information technology use and perceived Importance, ***Accounting Hrizons ,*** Vol 22,(1),1-21.

- Fadzil. H. F, Haron, H. & Jantan. M, (2005) Internal Auditing Practices and Internal Control System, ***Managerial Auditing Journal*** ,Vol: 20, (8),844-866.

-Hyatt, T. A. & Prawitt, D. f.(2001). Does Congruence between Audit Structure and Auditors' Locus of Control Affect Job Performance, ***the Accounting Review***, 76, (2), 263-274.

-IIA KSA, (2014), Background & Objectives, (On-line), available: http://www.iia.org.sa/en/about-iia-ksa/iia-ksa

-IIA UAE, (2014), About the IIA/IAA, (On-line), available: http://www.iiauae.org/about-us.html

- IIA, (2010), The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards).

-IIA,(2010), Standards For The Professional International Auditing Internal Practice, (On-line), available: https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/Standards%202011%20Arabic.pdf

- Pickett, K, H. & Spencer.(2010). **The Internal Auditing Handbook,** 3rd Edition. USA, John Wily.

-Stewaet, J. G. & Kent, P. (2006) "The use of Internal Audit by Australian Companies" ***Managerial Auditing Journal***. Vol: 21 (1), 81- 101.

-Theofanis, k.George, D. & Nikolaos, G, (2011). Evaluation Of The Effectiveness of Internal Audit In Greek Hotel Business, ***nternational Journal of Economic Sciences and Applied Research,*** 4(1),34-19.

الملاحق

1- أداة الدراسة (الاستبانة)

2- قائمة بأسماء المحكمين

الملاحق رقم (1) أداة الدراسة الاستبانة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية إدارة الإعمال

جامعة الشرق الأوسط – الأردن **التاريخ /**

استبانه البحث

الأخ / الأخت الفاضلة المجيب المحترم ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تمثل هذه الاستمارة جزءاً من رسالة الماجستير في تخصص المحاسبة بجامعة الشرق الأوسط **بعنوان " واقع مهنة التدقيق الداخلي في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.**

آملين تعاونكم في الإجابة الدقيقة على فقراتها علماً أنها تستخدم لأغراض البحث العلمي وتتسم بطابع السرية والأمانة العلمية.

شاكرين لكم سلفاَ صدق تعاونكم واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الجزء الأول – المتغيرات الديموغرافية:

الرجاء وضع علامة (√) حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية:

1- لأي المجموعات تنتمي من ناحية العمر؟

☐ أقل من 25 سنة ☐ من 25 سنة إلى 34

☐ من 35 سنة إلى 44 سنة ☐ من 45 سنة إلى 54 سنة

☐ 55 سنة فما فوق

2- ما هي الدرجة العلمية التي تحملها حالياً؟

☐ دبلوم. ☐ بكالوريوس.

☐ ماجستير. ☐ دكتوراه.

3- ما هي الشهادات المهنية التي تحملها؟

☐ CPA ☐ JCPA

☐ CMA ☐ لا شيء

☐ CIA ☐ أخرى أذكرها من فضلك

....

4- ما هو تخصصك الأكاديمي؟

☐ محاسبة. ☐ إدارة أعمال.

☐ علوم مالية ومصرفية. ☐ غير ذلك اذكره من فضلك..........

5- كم عدد السنوات الخبرة في مجال التدقيق ؟

☐ أقل من 5 سنوات. ☐ من 5 – أقل من 10 سنوات.

☐ من 10 – أقل من 15 سنة. ☐ من 15 – أقل من 20 سنة.

☐ من 20 – أقل من 25 سنة. ☐ أكثر من 25 سنة.

6- كم عدد الدورات التي حصلت عليها في مجال المحاسبة والتدقيق؟

لاشي ☐ من دورة واحده إلى 5 دورات ☐

من 6 دورات إلى 10 ☐ أكثر من ذلك ☐

7- هل من ضمن الدورات التي حصلت عليها ما يخص التدقيق الالكتروني؟

نعم ☐ لا ☐ في حال إجابتك بنعم كم عددها ....

8- هل يوجد لدى قسم التدقيق الذي تنتمي إليه خطة عمل يُسترشد بها عند القيام بعملية التدقيق الداخلي؟

يوجد ☐ لا يوجد ☐

9- المستوى التنظيمي الذي تتبعه وحدة التدقيق الداخلي في الشركة هو-:

مجلس الإدارة ☐ المدير العام ☐ المدير المالي ☐

لجنة التدقيق ☐ مستوى تنظيمي آخر حدد ☐

الجزء الثاني ـ أسئلة ومتغيرات الدراسة:

أولاً : قياس مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي و تأثيرها على قدرته للقيام بمهامه بفاعلية في شركتكم:

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
1	**يقوم المدقق الداخلي بالاتصال بمجلس الإدارة او لجنة التدقيق بسهولة.**					
2	**يقوم المدقق الداخلي بالحفاظ على استقلاله من خلال استقلاله عن الأنشطة التنفيذية التي يقوم بالتدقيق عليها.**					
3	**يقوم المدقق الداخلي بالكشف للمستوى المناسب فورا عن كل ما من شأنه تهديد استقلاله.**					
4	**يتم تعيين مدير او رئيس قسم التدقيق الداخلي من قبل مجلس الإدارة او لجنة التدقيق.**					

5	قيام المدقق الداخلي بالخضوع لتأثير مصالحه الشخصية أثناء القيام بعملية التدقيق.					
6	يستطيع المدقق الداخلي إبداء رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق أهداف الشركة.					
7	توجد ضوابط واضحة تمنع المدقق الداخلي من ممارسة أي أفعال تسيء للمهنة أو الشركة التي يعمل بها.					
8	المدقق الداخلي قادر على إبداء رأيه بأعلى درجات الموضوعية في عمله.					
9	قيام أفراد من خارج دائرة التدقيق الداخلي بالتدخل في أعمال التدقيق الداخلي.					

ثانياً : مدى قيام المدقق الداخلي في شركتكم بمهام التدقيق الداخلي المطلوبة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلي.					
2	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فعالية الوسائل المستخدمة لحماية الأصول.					
3	يقوم المدقق الداخلي بتدقيق الالتزام بالقوانين والتشريعات والأنظمة والمتطلبات الخارجية					
4	يقوم المدقق الداخلي بالكشف والإفصاح عن الانحرافات التي تحدث واقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلاً.					
5	يقدم المدقق الداخلي باقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة.					

6	يقوم المدقق الداخلي بتقديم المشورة لتحسين وزيادة كفاءة استخدام أصول الشركة.					
7	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الملاحظات للإدارة العليا وتأخذ بها للقيام في الإعمال المستقبلية.					
8	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من دقة وتسجيل وتبويب العمليات المحاسبية.					
9	يتأكد المدقق الداخلي من وجود ومطابقة الأصول مع السجلات بالجرد المفاجئ بشكل دوري.					
10	يقوم المدقق الداخلي بالمساهمة في تقييم المخاطر التي يمكن أن تهدد أو تؤثر على استمرارية الشركة.					
11	يقوم مدير التدقيق الداخلي بإعداد خطة على أساس المخاطر لتحديد أولويات التدقيق الداخلي.					
12	يقوم المدقق بتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمشاركة بتحسينها.					

ثالثاً: اختبار استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الشركات المستخدمة للحاسوب.

هل شركتكم تستخدم الحاسوب في تعاملاتها؟

نعم ☐ **لا** ☐

إذا كانت الإجابة نعم أكمل تعبئة الاستبيان من فضلك أما إذا كانت لا فانتقل إلى الفقرة التالية.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يقوم المدقق الداخلي باستخدام تكنولوجيا المعلومات في إجراءات التدقيق.					

2	استخدام المدقق الداخلي لتكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى السرعة والدقة والجودة في عملية التدقيق.					
3	تقوم الإدارة بتقييم كفاءة المدقق بناءاً على درجة معرفته بتكنولوجيا المعلومات.					
4	قيام المدقق بعملية التدقيق يستلزم معرفته بتكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي.					
5	يقوم قسم التدقيق الداخلي بتطوير التكنولوجيا او البرامج المستخدمة في التدقيق لأثرها البالغ في دقة وصحة العمليات والنتائج.					
6	استخدام تكنولوجيا المعلومات يوفر جانب الأمان من التلاعب في السجلات والمعلومات.					
7	قيام قسم التدقيق الداخلي باستخدام تكنولوجيا المعلومات غير مواكبة للتطورات الحاصلة فيها.					

رابعاً : تهدف هذه الفقرة إلى اختبار دور لجنة التدقيق في متابعة وتقييم أعمال قسم التدقيق الداخلي.

فإذا كان في شركتكم لجنة تدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة نرجو إبداء رأيكم المهني بخصوص ذلك من خلال تعبئة الخانات التالية.

هل يوجد في الشركة لجنة خاصة للتدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة؟

نعم ☐ **لا** ☐

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم لجنة التدقيق بتدعيم حيادية واستقلالية المدقق الداخلي.					
2	قيام المدقق الداخلي بإيصال تقريره او					

	ملاحظاته إلى لجنة التدقيق بدون عوائق.					
3	تقوم الشركة بوضع نظام محكم للتدقيق الداخلي يتعاون في وضعه لجنة التدقيق ومدير التدقيق الداخلي.					
4	تقوم لجنة التدقيق بمناقشة وتقييم خطط التدقيق الداخلي.					
5	يقوم قسم التدقيق الداخلي بعقد اجتماعات دورية يحضرها أعضاء من لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإداري.					
6	يقوم مجلس الإدارة باختيار لجنة التدقيق من الأشخاص الذين لهم المعرفة والدراية بعلم المحاسبة والتدقيق.					

خامساً : توجد بعض المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم وجود إلزام قانوني بالالتزام بمعايير التدقيق الداخلية الدولية.					
2	عدم وجود جهة أو لجنة مسؤولة عن الإشراف على التزام الشركات بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.					
3	انخفاض أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية.					
4	ارتفاع تكاليف تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.					
5	عدم وجود حوافز مادية ومعنوية توازي واجبات مهنة التدقيق الداخلي الدولية.					
6	عدم تناسب رواتب ومخصصات ممارسي مهنة التدقيق مع الواجبات الملقاة على					

	عاتقهم.					
7	**عدم تفهم الموظفين في الأقسام الأخرى لطبيعة عمل المدقق الداخلي.**					
8	**زيادة مستوى الفساد المالي والإداري بين ممارسي مهنة التدقيق الداخلي.**					
9	**عدم اشتراك المدقق الداخلي في عملية اتخاذ القرارات.**					

سادساً: مدى قدرة او مسؤولية المدقق الداخلي في اكتشاف حالات الغش والفساد المالي في الشركات.

الرقم	**الفقرة**	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	**يتحمل المدقق الداخلي مسؤولية اكتشاف الغش والفساد المادي.**					
2	**يمارس المدقق الداخلي الشك المهني عند التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها.**					
3	**إذا تم اكتشاف حالة غش او فساد مالي لاحقا يعتبر المدقق الداخلي مقصراً في القيام بواجباته.**					
4	**يقوم المدقق الداخلي بزيارات مفاجئة للمواقع التابعة للشركة لجرد الأصول القابلة للاختلاس مثل النقدية والمخزون.**					
5	**يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية لتقييم خطر حدوث الغش وطرق إدارة المخاطر في الشركة.**					

سابعاً : قياس مدى الصلاحيات التي يتمتع بها المدقق الداخلي

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يسمح للمدقق بالحصول على عينة من البيانات لفحصها حسب طلبة للقيام بعملية التدقيق.					
2	يمنح المدقق الداخلي الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.					
3	يقوم المدقق بكتابة تقرير بأحد الموظفين داخل الشركة في حال مخالفته لبند معين من الإعمال المحاسبية او الإدارية.					
4	تقوم الإدارة العليا بكتابة وإصدار صلاحيات عمل التدقيق والمدقق بموجب وثيقة.					
5	تقوم الإدارة بالموازنة بين صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي بحيث تمكنه من القيام بعمله بأكمل وجه.					
6	قيام المدقق الداخلي برفض او رد أي معاملة تتضمن تجاوز للصلاحيات وأسس العمل وان كانت من الإدارة العليا.					
7	يقوم المدقق بالاعتراض وتثبيت اعتراضه على إجراءات الإدارة التنفيذية ممثله بالمدير العام للشركة عندما يكون هناك تجاوزا للصلاحيات المالية او الإدارية.					

شكراً على مساعدتك في تعبئة هذه الاستبيان، نحن نقدر أي ملاحظه أو اقتراح ترغب في إثارته حول موضوع هذه الدراسة، يمكن أن تستخدم الجزء المخصص أدناه أو استخدام صفحة إضافية لكتابة ملاحظتك وأرفقها مع الاستبيان.

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

الملحق رقم (2) قائمة أسماء محكمي الاستبيان

جهة العمل	التخصص	اسم المحكم	ر.ت
جامعة الشرق الأوسط	محاسبة	دكتور علي اللايذ	1
جامعة الشرق الأوسط	محاسبه	دكتور مضر عبد اللطيف	2
جامعة مؤتة	محاسبة	دكتور زياد العمرو	3
في شركة الكاد بي الاستثمارية الأردنية	محاسبة	الدكتور أمين الزبيدي	4
جامعة مؤتة	محاسبة	الدكتور طارق مشوقه	5
مدقق داخلي	محاسبة	الأستاذ عبدا لله النابلسي	6